



مجموعه المصاحف

يقول الفقير الحقير المعترف بالجهل والقصور جامع هذه الكلمات والسطور
ان عزمي على هذا الجمع والتحرير لاجل الجهل مني بقصر الباع وضعف الاستطاعة
ولا لزومي كونه العجب العجيب ولا ادعائي ان ما اورده اصابه مني وخطأ
من يناقشني من ذوى الفضل الانجاب معاذ الله تعالى بل يكون هدم المجموعة
هدية لمعاشر الطلاب المستفيدين الصالحين والحين الراغبين كهديّة النحلة
نصف رجل الجراد سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام كما قال الشاعر
الماهر (جاءت سليمان يوم العرض نملته * بنصف رجل جراد كان في فيها)
(تزمت بفصيح القول واعتذرت * ان الهدايا على مقدار مهديها) وليكون
عوناً الى عند العود والحساب ولتلي من الاخلاء والاحباب فالأموال
من جنابهم الجليل ان لا ينسونى من الدعاء وينظروا اليه بعين
الرضا ولا يبادروا الى الرد والانتكار ويقبلوا على اعمال
الروية والافكار على ما قيل وعين الرضا
عن كل عيب كيلة ولكن عين
الخط تبدي المساوى

5235



213

٢٢

٢

معارف نظارت جليله سنك ٨١٩ نومرولى ربيع الاول ١ سنه
٣١٠ و ايلول ١٠ سنه ٣٠٨ رخصتنامه سيله سلطان
بايزيد جامع شريفى كتيخانه سى تختنده صحافه عثمانيه
شركتتك ٨٧ نومرولى مطبعه سنه ١٠ طبع اولتشد

Süleymaniye Kütüphanesi	
İsim	İzmir
Yazar	
Eski Kayıt No.	8438

848

بسم الله الرحمن الرحيم

تحمده يا من تقدس عن الامثال والاكفاء ذاته الاحدية * وتنزه عن الزوال
والفناء صفاته الازلية والابدية * سجدت لعزة جلاله جباه الاجرام
العلوية ونطقت بشكر نواله شفاه الانوار القدسية * ونصلى على نبيك محمد
المنعوت باكرم الخلائق * المبعوث رحمة للخلائق صاحب السنن السنية
والمعجزات الباهرات وعلى آله واصحابه مصابيح الامم ومفاتيح الكرم
وكنوز العلم ورموز الحكم قد صدوا ذرى الخفايق باقدام الافكار ونوروا
سبع طرائق بانوار الآثار وبعد فيقول العبد المعترف بهفواته ونقصاته
والمعترف من بحر نقحات ربه وغفرانه محمد الصالح بن احمد الشاكر
الثيرة وى الشهير باطنوى زاده جعل الله التقوى زاده لما اردت مذاكرة
الرسالة الشريفة للإمام المهتم مسلم الانام فريد عصره ووحيد دهره
الشيخ محمد افندي البركوى عليه رحمة الله الملك القوى في علم اصول الحديث
مع شرحها للفاضل الكامل والتحرير العامل الزاجر عن ارتكاب المعاصي
السيد داود القارصى عامله الله بلطفه يوم يؤخذ بالنواصى مع قلة
البضاعة وضعف الاستطاعة ببعض الاخوان من المسترشدين الطالبين
والحميين الراغبين وجدت نسخة من نسخ الشرح قد حررت في حواشى صحايفها
عبارات مقبولة حسنة وتعليقات مفيدة مستحسنة للعلامة عمدة الناصرين *
والفائق للاقران والمعاصرين استاذ الكل مصطفى شوكت افندى
الاستانبولى عليه رحمة الله الملك العلى بالقلم الرقيق الخفيف عسيرة القراءة

(على)

على من بصره ضعيف فاردت ان اجمعها في رسالة شريفة واضم اليها
بعض القولد الطيفة ليستفيد منها من نظر اليها بخلوص القواد لا بعين الحسد
والعناد والله المستعان وعليه الاعتماد والتكلان (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
الباء للاستعانة متعلق بفعل مقدر مؤخر للاهتمام والحصر كما سيجى تفصيله
اعنى اصنف او ابداء وقال ملاخسر وفي الدرر تقدير ابداء هنا اولى من
تقدير اصنف لان فيه امثالا بالحديث من جهة اللفظ والمعنى معا وفي تقدير
اصنف من جهة المعنى فقط ورد بان مقام التصنيف يدل على اصنف لا على
ابداء ولان تقدير ابداء لا يقتضاه اقتصار التبرك على البداية فخل بما هو المقصود
اعنى على شمول البركة للكل واللام في الرحمن حرف تعريف مبنى على
السكون لا محل له ورحن مجرور صفة مادحة للقبلة الجلالة ويقال بدلها
وصف مادح ونعت مادح لا للتخصيص والتوضيح لانه لانكاره في الاسم
الجليل حتى يخصه الوصف الجميل ولا بهام فيه اصلا حتى يصح التوضيح
بل لا يمكن قطعا لانه اعرف المعارف على الاطلاق والرحيم مجرور صفة
بعد صفة لله لا للرحن لان المختار ان الصفة لا توصف ويحتمل كون الرحمن
والرحيم منصوبين بفعل مقدر اى اعنى به الرحمن الرحيم او امدح
ومرفوعين على انهما خبرا مبتدأ محذوف اى هو الرحمن الرحيم (قوله
الحمد لله) الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى من الانعام وغيره
على جهة التعظيم والتبجيل وما وقع على غير الاختيارى كحمد الله تعالى
على صفاته فلتزيله منزلة الاختيارى اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار
كونها مبادئ الافعال الاختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد
فيه محاز اولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه
تجاوزا والمحمود عليه حقيقة هو امر اخر واللام فيه اما للجنس او الاستغراق
اولا لعمد ويكون اشارة الى الفرد الكامل الذى اشار اليه صلى الله تعالى
عليه وسلم بقوله لا احصى ثناء عليك كما اثنيت على نفسك ويجوز ان يراد
بالحمد المصدر المعلوم او المجهول او المطلق فالمعنى جميع افراد الحامدية
او المحمودية او الشاملة للمماتة لله تعالى والجملة اخبار لفظا وانشاء
معنى وسيمى بيان لفظة الجلالة في الشرح (قوله اعز العلماء العاملين) وصف
الشارح الله تعالى باعزاز العلماء لكونه من اعظم انواع النعم كما ان اعطاء العلم

المذى هو حيوة القلب الذى هو رئيس الاعضاء وصحة العقل الذى هو اعز الاشياء لهم من افادهم انواع الكرم واجزاه تعالى ثابت بقوله تعالى والذين اتوا العلم درجات وقوله تعالى هل يستوى الذى يعلمون والذين لا يعلمون وقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم وانما وصف العلماء بقوله العالمين لان العالم الغير العامل بعلمه لم يجعل الله له عزة بل جعله اشد الناس عذابا يوم القيمة كما روى عن النبي عليه السلام اشد الناس عذابا يوم القيمة عالم لم ينفعه علمه (قوله والمحدثين العاديين) المحدث من عرف غالب اصول الحديث وفروعه وله معان احز عند البعض سييئها الشارح فقيه وفيما ياتي من قوله ورفع الحافظين المتصلين والمنقطعين الواقفين من براعة الاستهلال ما لا يخفى لان في هذا الكتاب يبحث عن احوال هذه الاشياء والعدالة ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والرؤى (قوله ورفع الحافظين) الحافظ من حفظ غالب اصول الحديث وفروعه وسيدكر الشارح له معاني اخر (قوله المتصلين) صفة الحافظين والمنقطعين عطف على الصفة والواقفين صفة بعد صفة للحافظين ولان تقول ان المتصلين والمنقطعين بدل من الحافظين والواقفين صفة لهما وكون الحافظين متصلين بان لم يسقط منهم شخص الى المنتهى ومنقطعين بان يسقط منهم شخص والوقوف بمعنى الاطلاع اى المطلعين على انواع علوم الحديث (قوله والمرسلين) المرسل بمعنى الرسول وهو انسان اوحى اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فالرسول اخص والنبي اعم وهذا اصح المذاهب كما قال شوكت افندى ومثل هذا مذكور في الكليات لابي البقاء ولهما تعريفات اخر مذكورة في المطولات (قوله وصحبه) اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجعله كركب جمع راكب عند الاخفش والمراد بالصاحب هنا الصحابي وسيدكر معناه على التصيل فاصبر بالصبر الجميل (قوله عامله الله تعالى) اى جزاه الله تعالى على عمله ملتبسا بلفظه سمي جزاء العمل عملا بطريق المشاكلة ثم بنى منه صيغة المفاعلة (قوله لما بدأت) فيه مجاز مرسل من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب اى لما اردت البدء بقراءة البخارى كافى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اى اذا اردتم القيام الى الصلوة (قوله لكونها احسنها) ترتيبا لخ الضمير الاول عامه الى الرسالة المشار

(اليها)

اليها بقوله من هذه والثانى الى رسائل الاصول ونصب ترتيبا على التمييزية من النسبة الواقعة في اضافة احسن الى الضمير والتمييز فاعل في المعنى اى احسن ترتيبها من ترتيبات سائر رسائل الاصول واعراب تحريرها وجعا كاعراب ترتيبها (قوله بخبر الواحد) وهو فى اللغة ما يرويه شخص واحد وفى الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر (قوله ولم تقنع على) من الاقناع من باب الافعال لان القناعة من الثلاثى والضمير فيد راجع الى هذه الرسالة (قوله ويقينى من مصارع السوء) الى آخره المصارع جمع مصرع وهو اسم مكان او مصدر ميمي من صرعه اذا طرحه على الارض ويعصمى ويقينى متنازعا في القول والعمل وبين في النحو القول المختار في العمل والفعل المختار في العمل (قوله خير عدة وعتاد) العدة بضم العين ما عدته لحوادث الدهر من المال والسلاح والعتاد بفتح العين عطف تفسير (قوله اتمتع به يوم التناد) صفة للمضاف والمضاف اليه احوال من ضمير يجعله والتناد اصله التنادى وحذف الياء احسن فى القواصل وهو مصدر تنادى القوم اى نادى بعضهم بعضا سمي يوم القيامة يوم التناد لان الناس ينادى فيها بعضهم بعضا للاستغاثة او يتصايحون بالويل والثبور او يتنادى اصحاب الجنة واصحاب النار كما ذكر فى القرآن العظيم قال الله تعالى ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار الآية ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة ان افيضوا علينا من الماء الآية (قوله اقتداء بالله) حيث اقتح كتابه الكريم بيسم الله الرحمن الرحيم (قوله ورسوله) حيث قال كل امر ذى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وصدر كتبه به (قوله وعلماؤه) حيث عنونوا كتبهم به جميعا (قوله واستدامة لنعمه) اى النعم الواصلة اليه (قوله واستجلا بالكرمه) اى النعم التى لم تنله بعد واستدامة النعمة واستجلا بها بناء على ما يفهم من قوله تعالى لان شكرتم لازيدنكم الآية (قوله وكتبه ليكون كتابه) الى آخره عطف على قوله اقتح وكون كتابه مقبولا لا يخ به لخديث الكتابة الذى سيدكره الشارح واما الحديث المشهور المذكور انفا فالمراد من الابتداء فيه ما هو بالقول فهو انما يدل على عدم مقبولية ما لم يصدر بالبسملة قراءة فظهر ان ما جنس الكتاب لا بد ان يصدر بالبسملة كتابة وقراءة و صريح فيه ما روى من قوله عليه السلام

(اذا كتبتم كتابا فاكتبوا في اوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبوها فاقروها) فلا التفات الى ما قيل ان الامر في الحديث المشهور اذا تحقق في ضمن الكتابة فالمراد من ابتداء ما هو بالكتابة بدليل حديث الكتابة وفي بعض النسخ ليكون الكتابة مقبولة لا مقطوعة ولا ناقصة وفي بعضها ليكون الكتاب مقبولا (قوله لامر) اي اقتداء بالله حيث قال في كتابه بعد البسملة الحمد لله رب العالمين وقال ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية (قوله ورسوله) حيث قال كل امر ذي بال لا يبدء فيه بالحمد لله فهو اقطع وقال كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله تعالى ثم بالصلوة على فهو اقطع ابرئ محققا من كل بركة (قوله وعلمائه) حيث جدوا وصلوا على نبيه بعد البسملة وتقربا الى الله تعالى واستدامة للنعمة واستجلا بالكرمه (قوله ولم يكتبها) اي استقلالا والا فالسمية متضمنة لظاهر صفات الكمال الذي هو الحمد (قوله لقوله عليه السلام) نقل الجعبري في شرح الشاطبية لفظ الحديث هكذا اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها اوله وهي مفتاح كل كتاب انزل ولما نزل على بها جبريل اعادها ثلثا وقال هي لك ولا تمك فمرهم لا يدعوها في شيء من امورهم فاني لم ادعها طرفة عين منذ نزلت على ابيك آدم عليه السلام وكذلك الملائكة انتهى (قوله للاستعانة في مقبولية الفعل) هذا عند العلامة البيضاوي وللصاحبة عند الزمخشري قال في الكليات ان كونها للمصاحبة اولى لسلامة من الاخلال بالادب لما في الاستعانة من جعل اسم الله الة للفعل والآلة غير مقصودة لذاتها بل لغيرها وقيل الاستعانة اولى لان الفعل لا يوجد الا بها انتهى اقول لعل قول الشارح هنا في مقبولية الفعل احتراز عن تشبيه اسمه تعالى بالآلة لانها تستعمل في حصول اصل الفعل ووجوده (قوله متعلقة بأؤلف) اي على التقديرين وما قيل ان باء المصاحبة مع مجرورها لا تكون الا ظرفا مستقرا ليس بمرضى ولك ان تقول التعلق في كلامه اعم من اللفظي والمعنوي فيطابق ما قيل ثم في اختياره اؤلف اشارة الى ما هو التحقيق من ان باء البسملة في كل مقام تتعلق بفعل مناسب لذلك المقام (قوله مؤخرا للتعظيم) الخ واما تقديم المتعلق في قوله تعالى اقرأ بسم ربك فليكون الامر فيه بالقراءة اهم لتبليغ الرسالة كذا قال العلامة شوكت افندي (قوله

(التخصيص) اي الحصر رداً عند ابتداء المرام فينبغي للوحدان يقصد معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء او بالتأليف في هذا المقام وذلك بتقديم المعمول على العامل كايين في علم المعاني (قوله من السمو) اي مشتق منه فاصله سمو بكسر الفاء وضمها وسكون العين بشهادة اسماء كاحال وافعال واما فعل بفتح الفاء فجمعه افعال وفعل كاقيس وفلوس هذا مذهب البصريين وبشهادة تصريفاته كاسماء واسامي وسمى وسميت وذهب الكوفيون الى انه مشتق من السمعة واصله وسم (قوله لغة اللفظ الموضوع ولو فعلا او حرفا) وهو المراد هنا لا المعنى الاصطلاحي اذ العرب الفصحى يقول بسم الله الرحمن الرحيم ولا يعرف المعنى الاصطلاحي الحادث ثم المراد من اللغة عرف اللغة فانه في اصل اللغة ما يكون علامة للشيء ودليلا عليه يرفعه الى الذهن من الالفاظ والصفات والافعال كما صرح به البيضاوي في تفسير قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وفي القاموس اسم الشيء بالكسر بالضم وسمه وسماء مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز انتهى فالاول المعنى اللغوي الاصل والثاني العرفي كذا حرر في الحاشية (قوله والاضافة لامية) من اضافة الدال الى المدلول لان المراد من الاسم الفرد وكذا من الله وما يقال ان الاضافة من اضافة العام الى الخاص مبني على ارادة اللفظ من الله وهو خلاف الظاهر لعدم مساعدة ظاهر التوصيف بالرحن واحتياجه الى الحمل على المجاز العقلي ويمكن ان يكون الاضافة عهدية قال في كشف الاسرار ان للاضافة معاني اربعة كما في الالف واللام اما الجنس نحو ماء الورد اطيب اي جنسه او للاستعراق نحو جاءني غلام زيد ابشرا اي جاءني جميع غلمانه ابشرا بدليل صحة الاستثناء او للعهد الذهني نحو جاءني غلام زيد اي جاءني غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد انتهى ولم يتعرض لمثال العهد الخارجي لظهوره من مثال الاخير للعهد الذهني فانه اذا قيل غلام زيد فعناه ما عرفت انما من انه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه مع كونه مشار اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اصغر غلمانه او اكبرها او اشهرها كما في الامتحان على ان الاصل في الاضافة هو العهد الخارجي كما صرح به الفاضل العصام في حاشية الجامي والمراد من قولنا عهدية هنا العهد الخارجي

(قوله فاصله اله) اي اذا صار علما بالغلبة فاصله اله حذفت الهمزة عوض عنها الالف واللام كافي انوار التنزيل فلا يكون من الاعلام الغالبة تحقيقا لافي الحال لعدم اطلاقه على غيره تعالى ولا في الاصل لكونه منكرا والعلم الغالب لا يكون كذلك بل تقديره وقيل لما كثر استعمال الاله معرفا باللام في ذاته تعالى صار علماله ثم اريد التخفيف وتأكيد الاختصاص به تعالى فحذفت الهمزة منه وادغم لام التعريف في لام الاصل فعلى هذا يكون من الاعلام الغالبة تحقيقا في الاصل لان اصله حينئذ الاله معرفا باللام وهو قد يطلق على غيره تعالى ويمكن ارجاع ما ذكره الشارح الى هذا القول بان يراد ان اصله البعيد اله ثم ادخل عليه الالف واللام وصار علماله تعالى بالغلبة ثم حذفت الهمزة وادغم اللام في اللام كذا حرر شوكت افندي (قوله بمعنى معبود الخ) فهو فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب ثم الاول من اله بمعنى عبد والثاني من اله بمعنى تحيرا اي الذي تحيرت العقول في معرفته والثالث من الهت الى فلان بمعنى سكنت اليه اي استأنست به واستقررت عنده اي الذي تطمئن القلوب بذكره وتسكن الارواح الى معرفته والرابع من اله بمعنى فزع من امر نزل عليه والخامس من اله الفصيل بمعنى ولع بامه والتجاء اليها بالحرص والشوق الذي يلتهج اليه في الشدة (قوله اليه يتنازع) فيه لفظ مسكون ومفروع وملتهج وفي اعماله مذهب البصريين والكوفيين كما ذكر في علم النحو فارجع اليه (قوله وقيل ولاه الخ) فهو ايضا فعال بمعنى مفعول من ولة اذا تحير قلبت الواو همزة كما في اشباح ورد بجمعه على الهة لا على اولهة مع ان جمع التكسير كالتصغير يرد الحروف المنقلبة الى اصلها واعتذر بانه لتوهم اصالة الهمزة حيث لم يستعمل ولاه اصلا (قوله وقيل لاه) مصدر لاه بليته فهو في الاصل مصدر بمعنى الفاعل اطلق عليه تعالى بعد ادخال لام العهد عليه وصار علما بالغلبة (قوله من رجم) اي من الباب الرابع بعد نقله الى رجم من الباب الخامس لان الصفة المشبهة لا تبنى الا من فعل لازم (قوله او مبالغة راجح) فعلى هذا لا حاجة الى النقل المذكور لانها تبنى من فعل متعد والاول مذهب الجمهور والمراد من قوله او مبالغة راجح انهما صفتا مبالغة وليستا بصفتين مشبهتين على ما يفيد المقابلة وان افادت الصفة المشبهة

ايضا المبالغة لدلالتهما على الدوام والثبوت (قوله والاول ابلغ) اي لفظ الرحمن اشد مبالغة باعتبار المتعلق اي المرحومين والتم فالابلية باعتبار المرحومين تكون من حيث الكم وباعتبار الكم تكون من حيث الكيف لان كثرة المرحومين تستلزم كثرة افراد الرحمة وهي الابلية من حيث الكم وجلالة الكم تستلزم جلالة الرحمة وهي الابلية من حيث كيف ثم قيل في وجه الابلية ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ونقض يحاذر على صيغة اسم الفاعل مع انه ليس ابلغ من حذر على صيغة المبالغة منه لان الثاني لدلالته على معنى كثير الحذر ابلغ من الاول واجيب بان القاعدة الكثيرة (قوله فمناهما الخ) قال في حاشيته على شرح التكملة الاولان لتأكيد والاخيران للتأسيس ثم الاول على جعلهما لازما او بمنزلة اللازم والثلاثة على تقدير المفعول على انهما مبالغة راجح او على ان الصفة المشبهة بعد النقل الى اللازم تنمى الى المفعول باعتبار الاصل والمقصود من النقل المبالغة لا غير انتهى قوله الاولان لتأكيد والاخيران للتأسيس وفيه ان الالاق حينئذ ان يقول قبل بالاتقاوت بينهما او الاول ابلغ باعتبار المتعلق قوله ثم الاول على جعلهما لازما فيكونان صفتين مشبهتين قوله او بمنزلة اللازم فيكونان صفتي مبالغة فليتأمل كذا حرر شوكت افندي في الحاشية (قوله ثم الرحمة ثبوتها معلومة) اي بالنص كقوله تعالى وهو ارحم الراحمين وامثاله كثيرة في الآيات والاحاديث اورد الخبر اي معلومة بصيغة التانيث لا كتساب المتبدا اي ثبوتها التانيث من المضاف اليه (قوله عند السلف) لان حكم التشابه عندهم اعتقاد حقيقة المراد والامتناع عن التأويل وتفويض علمه الى الله تعالى (قوله ومحمولة على الغاية بطريق المجاز المرسل يذكر لفظ السبب واردة المسبب) قوله على انها لغة رقة القلب متعلق بقوله محمولة وكلمة على بناية او بمعنى لام التعليل فيكون المقصود بيان سبب الخلل يعني ان الرحمة لغة رقة القلب وهي مستحيلة في حقه تعالى فلذا تحمل على الغاية او متعلق بقوله وهي الاحسان فيكون المقصود التعليل لكون غايتها الاحسان يعني انها لغة رقة القلب وهي تقتضي الاحسان فيكون غاية لها (قوله فمناهما الخ) اي التأويل والخلل على الغاية ظني لا قطعي فانهم يجوزون تأويل التشابهات



على الظن واعلم ان السلف من امامنا ابي حنيفة الى محمد بن الحسن رجعوا الى الله تعالى والخلف من محمد بن الحسن الى شمس الائمة الخلواني وقال بعضهم السلف شر ما كل من يقلد ويقتني اثره في الدين ^{لا يحنف} واصحابه الى آخر ما قال في الكليات قال فخر الاسلام في شرح الفقه الاكبر واهل السنة والجماعت اثبتوا ما هو الاصل المعلوم بالنص اى بالآيات القطعية والدلائل اليقينية وتوقفوا فيما هو المتشابه وهو الكيفية ولم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك كما وصف الله تعالى به الراستخين في العلم فقال يقولون امنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب انتهى ونعم ما قال الامام مالك حيث سئل عن ذلك الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال بدعة والايان به واجب وهذه طريقة السلف وهو اسلم والله اعلم (قوله وخص الاسم بها) اى بهذه الاسماء الثلاثة يعنى بالاضافة اليها بالذات وبالواسطة قوله للتعليل للاستعانة لعلم العارف ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو العبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها اى موصلها والتعليل مبنى على ان تعليق الحكم بالمستحق او ما في حكمه يفيد علية الماخذ لذلك الحكم (قوله وللایمان الى بين بين) اى الى ان رجة تعالى طباق ما بين السموات والارض حيث ورد في الحديث ان الله خلق يوم خلق السموات والارض مائة رجة كل رجة طباق ما بين السماء والارض فجعل في الارض منها واحدة فيها تعطف الواحدة على ولدها والوحوش والطيور بعضها على بعض واخر تسعا وتسعين فاذا كان يوم القيمة اكلها بهذه الرجة كذا في الحاشية لشوكت افندي (قوله وغلبة الرجة) اى وللایمان الى غلبة الرجة حيث ورد في الحديث ان رحتى سبقت غضبي والمراد بيان سعة الرجة وشمولها للخلق حتى كانها السابق واللاحق كما في شرح المشكاة ثم ان الايمان المذكور اى الايمان الى بين بين وغلبة الرجة يحصل بايراد لفظ واحد من الدال على جلالة الرب وقهره ولفظين من الدال على الرجة فلا يرد ان لا مدخل للفظه الجلالة في الايمان المذكور فلا يصح ان يكون علة لتخصيص الاسم بها مع ان كلامنا من الامور المذكورة علة مستقلة للتخصيص على ما يشعر به اعادة اللام (قوله ولانها المناسبة بحال المشعين) اى هذه الاسماء الثلاثة لا غير لما عرفت ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور

(هو)

هو العبود الحقيقي الذي هو معطى النعم كلها فيكون المناسب بحاله ان يذكر الاسماء الدالة على ذلك (قوله خطاب عام) خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اى اعلم باعتبار ضميره خطاب عام لكل مخاطب على سبيل البدل والخطاب توجيه الكلام الى حاضر فالمراد ما خوطب به او الاسناد مجازى (قوله مجاز من وجهين) خبر بعد خبر عن المبتدأ المحذوف (وقوله لانه لواحد معين) الخ تعليل لكونه مجازا من وجهين وحاصله انه اعتبر في معناه الموضوع له التعيين ولم يعتبر فيما يستعمل فيه واعتبر فيه الكلية اى العموم ولم يعتبر في معناه الموضوع له فيكون من الوجه الاول مجازا بعلاقة التقيد ومن الثاني مجازا بعلاقة الاطلاق هذا وفيه ان العموم المعتبر في المعنى المجازى هو العموم على سبيل البدل اعنى الشيوع اللازم للاطلاق لا العموم بمعنى الشمول الاستغراقي فبعد اعتبار الاطلاق فيه لا حاجة الى اعتبار شئ اخر حتى يكون مجازا من وجهين كذا في الحاشية وقيل احدهما استعارة بتشبيه الحاضرين في الذهن الحاضرين في الخارج في مطلق الحضور والآخر مجاز مرسل بذكر الجرئى وارادة الكلى وهما في الضمير الفاعل المستتر لا في اعلم انتهى (قوله لعموم الافادة) تعليل لقوله وهما لكل واحد غير معين اى لعلم الافادة كل مخاطب (قوله واجالها قبل التفصيل) عطف على الجمل او الايقاظ اى واجال تلك الامور قبل تفصيلها بعده فانه اذا قيل اعلم فقد اشعر بان هناك امر مهم هو كذا واذا ذكر بعده مفعوله كان تفصيلا لمحمل هو امر مهم فكانه قبل اعلم امرا مهما (قوله اعتقادا وفلا وقولا) قال المحقق التفتازانى في شرح العقائد الحق هو الحكم المطابق للواقع يطلق على العقائد والاقوال والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع في الاقوال خاصة ويقابله الكذب انتهى وفي قوله فقد شاع اشارة الى ان الصدق قد يطلق على غير القول كما قال الخيالى وانما حله الشارح ههنا على غير الشائع لقوله اعلم فان التعليم انما يكون للطالبين الصالحين لما سياتى ان المصنف صرح في شرح الحديث الاربعين انه لا يجوز تعليم الفسقة وظاهر ان الصلاح لا يكون بمجرد صدق القول بل بصدق الثلاثة (قوله وهو الذى يقصد بتعليمه) ناظر الى صدق الاعتقاد ^{قوله} ويعمل به (قوله ناظر الى صدق الفعل والباء في ويعمل به للاستعانة اى ويعمل بتعلمه وفي

قوله باداء للتفسير (وقوله ولا يكذب) ناظر الى صدق القول ففي الكلام نشر على ترتيب اللف (قوله بدون مصالحة عظيمة) الخ فيه اشارة الى جوازها لو جودها كارضاء الرجل امرأته والاصلاح بين المسلمين (قوله في جحرها) الجحر بالجيم المعجمة المقدمة على الحاء المعجمة جمع جحرة بالضم فالسكون بمعنى ثقبه في الارض كذا في الاخرى (قوله وهذا يؤيد انها للفاضل) اي توصيف الطالب بالصادق في قوله انها الطالب الصادق يؤيد ان هذه الرسالة للفاضل البركوي الخ (قوله كما ان اللغة لغة التكلم وفي شرح البديع للاصفهاني اللغة في اللغة التلغظ بما لا يعنى يقال بلغوا لغة اذا تكلمتم بلم يفد (قوله موجود) يستفاد من تأخير ان قوله من معرفتها متعلق ببد قال الى ما ذهب اليه البغداديون من جواز تعلق الظرف بالمنفى المبني او الى ما ذهب اليه ابن مالك من ان مثل هذا معرب لكنه انزع تنوينه تشبيها بالمضاف ويمكن ان يقال انه جعل قوله من معرفتها متعلقا بظرف يليه او حالا من ضميره او خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني البد المنفى كائن من معرفتها ولعبارة المتن توجيهات اخرى في نفسها وهي ان يجعل قوله من معرفتها خبر لا وقوله لمن اراد خبر بعد خبرا وخبر مبتدأ محذوف او متعلقا بالظرف الاول او حالا من ضميره ولا يجوز تعلق الجار ببد على مذهب الجمهور لانه حينئذ يكون اسم لاشبهها بالمضاف والاشبه بالمضاف لا يبنى (قوله حيث اشار في تحفته) الخ فيه اشارة الى ان في قول المص في شرح الحديثين حذف مضاف وبجاء مرسلان يراد بالشرح مظهره اعنى الكتاب المسمى بتحفته الفكر عبر عن صاحبه بالشارح لانه شرح البخاري اولانه شرح ذلك الكتاب لانه شرح فيه كلام الحديثين هذا والاولى ان يراد بالشرح مجموع المتن وشرحه الذي هو ككتاب واحد كما لا يخفى (قوله في شرح كلام الحديثين ظرف مستقر صفة بعد صفة للتحفة فلا يلزم تعلق الجارين بمعنى واحد بفعل واحد (قوله اي لما نقول اول قولنا) يعني انما في قولنا لما نقول اما موصولة او موصوفة والعائد محذوف بناء على جواز حذف العائد المنصوب واما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول (قوله قبل الشروع) اي الشروع بالبصرة لا مطلق الشروع اذ يكفي فيه شيان احدهما علم اجالي لا متناع توجه النفس نحو الجهول المطلق والثاني

تصديق بفائدة ما قوله والثالث غرضه اي الغرض من تدوينه او تحصيله لئلا يحصل الفتور فيه ولا يكون ما اكتسبه عبثا وضلالا (قوله احوال الحديث) اي الاحوال الجزئية العارضة للحديث والراوى فقوله من حيث القبول والرد قيد للعروض المستفاد من اضافة الاحوال فالمراد من حيث صلاحيتها للقبول والرد لانه يبحث عنهما في اصول الحديث وقيد الحثية من تمتد الموضوع لا يبحث في العلم كما يقرر في محله (قوله بحسب الغرض متعلق يبحث) اي يبحث يتعلق به الغرض من تحصيل ذلك العلم ولا شك ان الغرض من تحصيل اصول الحديث انما يتعلق بالبحث فيه عن الاعراض الذاتية للحديث والراوى من حيث القبول والرد فيجب ان يكون موضوعه هو الحديث والراوى من تلك الحثية وهذا مثل ما يقال ان غرض المنطقي انما يتعلق بالبحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة ايصالها الى الجمهور ولذا كان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من الحثية المذكورة لا مطلقا (قوله وغرضه معرفة المقبول والمردود منهما) اي من الحديث والراوى يعني ان الغرض معرفة ان هذا الحديث او الراوى مقبول وان ذاك مردود فهي ليست عين التصديق بالمسائل وقال بعضهم غرضه العمل بالمقبول دون المردود وهو الاظهر (قوله فلم يعرف به نقل الحديث) اي يعرف بسببه الحديث من حيث انه حديث لاجل اشتماله على نقله فاسناد يعرف الى نقل الحديث بحاز عظمى ويؤيده ما في الفوائد الخاقانية انه علم يعرف به اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله واحواله فيتضح كون موضوعه ذات النبي عليه السلام لان مال التعريف حينئذ انه علم يعرف بسببه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كذا وفعل وقرر كذا لاجل اشتماله على نقل ذلك فان قلت فعلى هذا يكون مسائل فروع الحديث شخصيات مع انه يقرر في محله ان مسائل كل فن حليات موجبات كليات قلت مرادهم من الكليات اعم بما في حكمها من الشخصيات (قوله من حيث انه نبي) انما قيد بالحثية دفعا لاعتراض العلامة الكافيجي وحكاه عنه تلميذه الامام السيوطي ان ذات النبي صلى الله عليه وسلم موضوع علم الطب فكيف يكون موضوع علم الحديث انتهى وحاصل الدفع ان ذاته عليه السلام موضوع علم الطب من حيث انه معروض

للصحة والمرض لا من حيث نبوته بقى ان كون ذات النبي عليه السلام خاصة
موضوع العلم مبنى على قول من قصر الحديث على ما اضيف اليه عليه
السلام واما على قول من عم منه وما اضيف الى الصحابي والتابعي فالموضوع
ذات من اضيف اليه (قوله وخرضه الفوز بسعادة الدارين) هذا هو
الغرض البعيد وما ذكره في التؤلؤ التنظيم من ان قائده الاحتراز عن الخطاء
في نقل الحديث هو الغرض القريب فلا تنافي بين كلاميه (قوله ويقال
للاول علم الحديث دراية نصب على التمييز عن النسبة الاضافية اى العلم
المتعلق بدراية الحديث والمراد بدراية الحديث معرفة حاله من حيث القبول
والرد وكذا قوله علم الحديث رواية اى العلم المتعلق برواية الحديث ونقله
وتحقيق الفرق بين العلمين انه اذا ورد عليك قول مثلا قشيت انه منقول عن
النبي عليه السلام اولا فاذا وجدته منقولا عرفت انه قوله عليه السلام
فمعرفة ذلك بالطريق المذكور هو علم الحديث رواية ولا يخفى ان تلك المعرفة
توقف على تفتيش احوال الرواة من العدالة والضبط وغيرهما وتعرف
بذلك انه مقبول فهذه المعرفة بذلك الطريق هو علم الحديث دراية فهو مبنى
علم الحديث رواية كما ان اصول الفقه مبنى الفقه لان الفقه هو العلم بالاحكام
الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية وانه موقوف على معرفة احوال
الادلة والاحكام الشرعيتين من حيث ان لها دخلا في اثبات الثانية بالاولى
المتكفل بها اصول الفقه (قوله اى جنسه) لان اللام داخل على المعرف
الحديث كذا في بعض النسخ يعنى ان اللام داخل على المعرف ويكون الجنس
وتعريف المبتدأ بلام الجنس لافادة قصره على الخبر (قوله بمعنى الحادث)
فعلى هذا يكون النقل من العام الى الخاص وهو ظاهر وكذا على الثاني
يعنى اذا كان الحديث مستعملا في قليل الكلام وكثيره يكون النقل من العام
الى الخاص ايضا لكن باعتبار بعض الافراد لان معنى قليل الكلام وكثيره
انما يتصور في القسم الاول من الحديث اعنى به قول الرسول عليه السلام
دون الآخرين (قوله وهو موجود) الخ اى الحادث موجود مسبوق
بالعدم وكون الحديث من افراد الحادث لان الكلمات انما تتركب من الحروف
المتعاقبة المتوالية وكل واحد من تلك الحروف يحدث عقيب صاحبه
اولا لان سماعها يحدث في القلوب من العلوم والمعاني (قوله في اصطلاح

(المحدثين)

المحدثين) واما اهل الاصول فعرفوا السنة بما ذكر وخصوا الحديث والخبر
بالقول (قوله اى حاصلها) اى حاصل القول والفعل والتقرير بالمعنى
المصدرى فى الضمير استخدام او المعنى الحاصل بالمصدر فالاضافة من قبيل
شبه الراك ثم ان الحاصل بالمصدر قد يطلق على الهيئتين الحاصلتين للفاعل
والمفعول كالضاربة والمضروبة الحاصلتين بسبب الضرب وقد يطلق
على الحاصل بسبب المصدر مطلقا ولو كان غير الهيئتين المذكورتين كاللام
الحاصل بسبب الضرب والاول هو الحاصل بالمصدر بالمعنى الاصطلاحي
والثاني هو الحاصل بالمصدر بالمعنى اللغوي وهو المراد ههنا كما لا يخفى بقى
انه انما يحتاج في الفعل الى التجوز اذا كان بفتح الفاء واما اذا كان بكسر الفاء
فالحاصل هو معناه الحقيقي (قوله لا يسكت على المنكر اصلا) اعلم ان النبي
صلى الله عليه وسلم لا يسكت على ترك الاولى فضلا عن المنكر كما روى عن
عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه قال خلع النبي صلى الله عليه وسلم نعليه
وهو يصلى فخلع من خلفه فقال ما حملكم على خلع نعالكم فقالوا رأيناك
خلعت فخلعنا قال ان جبريل اخبرني ان في احديهما قدرا فخلعتهما لذلك
فلا تخلعوا نعالكم (قوله تأكيده لكونه حديثا) خبر لقوله قوله وهذا التقرير
ايضا والتأكيد هو ان يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
وكونه تأكيدا ظاهرا لان دخول التقرير في الحديث قد علم فيما سبق من قول
المص وفعله وتقريره قوله كذا قال على القارى اى ذكر تعريف الحديث
كأذكره المص الا انه زاد لفظ وصفة بعد قوله وتقريره فعلى هذا يكون انواع
الحديث اربعة (قوله والاضطرارية لا مدخل لنا فيها) اى لقد رتبنا
واختيارنا يعنى والافراد المشهورة للحديث لنا مدخل فيها وتمكن للاقتداء
بها فهمى اى الاضطرارية ليست من الافراد المشهورة له ولذا ترك وصفته
لان مقصوده بيان الافراد المشهورة له والا فعدم مدخل لنا فيها وعدم
امكان الاقتداء بها لا يوجب عدم كونها حديثا كيف وقد صرحوا بان
الاحاديث الواردة فيها من قسم المرفوع (قال المص من الصحابة) بالفتح
اى الاصحاب وهى فى الاصل مصدر ذكره الجوهري وقال فى النهاية الصحابة
بالفتح جمع صاحب ولم يجمع فاعل على فعالة غير هذا انتهى (قوله
والصحابى كل انسان مؤمن) الخ وهو واحد من الصحابة ذكر اكان او انى

فالجن والملائكة ليسوا بداخلين في الصحابة خلافا لبعضهم في الجن (قوله
 رى النبي عليه السلام) اي حال كونه مؤمنا رؤية متعارفة فمن رآه حال
 كفره وامنه بعدموته عليه السلام او حال حياته لكن لم يره بعد كونه
 مؤمنا ليس بصحابي وكذا لا نبياء الذين اجتمع بهم ليلة الاسراء وقيل غير
 عيسى عليه السلام لانه لكونه رفع حيا وكونه ينزل الى الارض فيقتل
 الدجال ويحكم بشرية محمد عليه السلام داخل في الصحابي فلذا قيل في
 الصحابة رجل شاب افضل من الشيخين وغيرهما وزاد بعضهم قيد الموت
 على الاسلام لان من ارتد بعد ان رآه مؤمنا به ومات على الردة ليس بصحابي
 وان اختلف فيمن رجع الاسلام بعدموته او حال حياته ولكن لم يره ثانيا
 فان اسم الصحبة باق له عند من يقول ان الردة لا تبطل الاعمال الا بشرط
 ان يتصل بالموت كما هو مذهب الشافعي دون من يقول انها تبطل وان لم يتصل
 كما هو قول ابي حنيفة ومالك رحمهم الله تعالى ولا يخفى انه انما يحتاج اليه
 اذا كان التعريف لمن يسمى صحابيا بعد انقراض الصحابة واما اذا كان
 للصحابي بالفعل ولو في حياته عليه السلام فلا وقبل قوله رى النبي عليه
 السلام اي رآه عليه السلام حال نبوته فيخرج من رآه عليه السلام قبل
 البعثة ولم يره بعدها ومن رآه عليه السلام بين الموت والدفن لانه لا يصدق
 على الاول انه رأى النبي عليه السلام الا بمجاز الاول ولا على الثاني الا بمجاز
 الكون والفاظ التعاريف تصان عن المجاز ما لم توجد قرينة تعين المراد
 وكذا معنى قوله اورأه النبي عليه السلام انه رآه النبي عليه السلام حال
 كونه انسانا مؤمنا فهو وان دخل به ابن ام مكتوم ونحوه من العميان الذين
 رآهم النبي عليه السلام في حياتهم الا انه يخرج من رآه النبي عليه السلام بعد
 موته فقوله في حياته انما ذكره تنصيحا على المراد وتوضيحا للمرام والافلا حاجة
 اليه كما لا يخفى على اولى الافهام ولذا تركه كثير من الاعلام وفعل رأى النبي او
 رآه النبي عليه السلام متنازعان في قوله في حياته ولكن في الرويتين المذكورتين
 العلم ليس بشرط نعى ان الرواية كافية وان لم يعلم الراى النبي عليه السلام
 او لم يعلم به النبي عليه السلام (قوله لا بد من الرؤية الخ) اي رؤية المؤمن النبي
 عليه السلام فعلى هذا لا يكون الاعبى الذي جاء الى النبي عليه السلام مسلما ولم
 يصحبه ولم يحالسه صحابيا ام لا وصاحب وجالس معه عليه السلام يكون صحابيا

(واعلم)

واعلم انه يعرف كون الصحابي صحابيا بامور منها التواتر كما في بكر الصديق
 والعشرة المبشرة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين لكن من انكر صحبة
 الصديق كفر لا نكار نص القرآن وهو قوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن
 بخلاف من انكر صحبة غيره ومنها الشهرة ومنها اخبار بعض الصحابة ومنها
 اخباره عن نفسه بانه صحابي اذا ثبت عدالته وكان دعواه ذلك داخلا تحت
 الامكان حتى لو ادعاه بعدمضى مائة سنة بعد وفاته عليه السلام لا يقبل وان
 ثبت عدالته قبل ذلك كرتن الهندي الدجال الكاذب لقوله عليه السلام في
 الخبر الصحيح ارايتكم ليلتكم هذه فانه على رءس مائة سنة لا يبقى له على وجه
 الارض ممن هو اليوم عليها اخذ قاله في سنة وفاته قبل موته بشهر قال
 في نخبة الفكر اعلم انه لا خفاء في رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم
 وقاتل معه او قتل تحت رايته على من لم يلزمه ولم يحضر معه مشهدا من
 مشاهدا لغزو وعلى من كلف يسيرا او ماشا قليلا او رآه على بعد او في حال
 الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع في الجملة (قوله والخضرمون)
 بالخاء والضاد المعجمين وقبح الراء على انه اسم مفعول من خضرم اي قطع
 وهو اشهر من كسر الراء وجه الاول انهم خضرموا اي قطعوا عن نظراءهم
 من المسلمين ولم يتحصل لهم رؤية النبي عليه السلام ووجه الثاني انهم كانوا
 يخضرمون اذان الانبل ليكون علامة لاسلامهم اذا اغير عليهم او حوربوا
 قد عددهم مسلم عشرين نقيبا قال النووي هم اكثر من هذا العمل اويس القرني
 منهم (قوله الجاهلية والاسلام) اي ما قبل البعثة اي وادركوا زمن النبي
 عليه السلام ايضا سواء اسلموا في حياته عليه السلام كزيد بن وهب او بعد
 حياته عليه السلام كجبير بن نقيب قوله من التابعين على الصحيح لان الظاهر
 انهم كلهم لقوا الصحابة فاقبل يحتمل ان يكون بعض المخضرمين لم يكن صحابيا
 فلا يصدق عليه تعريف التابعي كما لا يصدق عليه تعريف الصحابي فمجرد
 احتمال عقلي (قوله وبسكونها) في الشر كاقوع في قوله تعالى فختلف من
 بعدهم خلف الآية (قوله لرؤيته عليه السلام) اي حال كونه نبيا وان رآه
 قبل البعثة وكونهم من الصحابة لما قيل ان النبي عليه السلام كشف له ليلة
 الاسراء عن جيع من في الارض فراءهم ولا يخفى انه انما يستلزم ان يعد من
 الصحابة من كان مؤمنا ليلة الاسراء لا من امن في حياته بعدها او مات مؤمنا

(٢)

وبعض نقضات التابعين بانه صحابي

قبلها على ان العبرة بالرؤية المتعارفة في ظاهر الملك التي ليست على وجه خرق العادة واذالم يكن عيسى عليه السلام صحابيا واصحابه بعد نزوله تابعين على التحقيق (قوله فيه تغليب) لان الدعاء بالرضا مخصوص في العرف بالصحابة وقد دخل في هذا الدعاء التابعون ايضا واعلم ان التغليب لغة ايراد اللفظ الغالب وعرفا ان يغلب على الشيء ما لغيره تناسب بينهما او اختلاط كالابوين في الاب والام والمشرقين والمغربين قال الترمذي قد يكون التغليب لقوة ما يغلب وفضله كما في ابوان الى آخر ما قال والتغليب هنا من هذا القبيل (قوله كالكائن) اي كالأقسام الثلاثة او الأربعة الكائنة من النبي عليه السلام والتذكير باعتبار كل واحد ولو قال كالكائنة لكان أولى (قوله وقيل انهم كالآثر) اي كل من الخبر والآثر اعم مطلقا من الحديث لان كلا منهما يصدق على ما جاء من النبي عليه السلام وغيره والحديث يختص بالنبي عليه السلام وما قيل ان الحديث قد يكون انشاء فينبه وبين الخبر عموم من وجه وهم لان الخبر في اصطلاح المحدثين لا يقابل الانشاء (قوله وقيل قول السلف) اي الصحابة والتابعين فالآثر على هذين القولين مبين للحديث (قوله والعالي والنازل) اي السند العالي والنازل اعلم ان السند وهو عبارة عن رجال الحديث ان قل عدده بالنسبة الى سند آخر يروى ذلك الحديث بعينه فهو عال والسند الاخر نازل فان كان قلة عدده الى النبي عليه السلام فالعلو والتزول مطلقان وان الى امام من أئمة الحديث ذي صفة عليية ولو كان العدد من ذلك الامام الى منتهاه كثيرا فهما نسبتيان والعلو سواء كان مطلقا أو نسبيا مرغوب فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطأ لانه ما من راو من رجال الاسناد الا والخطأ جائز عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكما قلت قلت ولا تنضر الكثرة المتأخرة في العلو النسبي اذا غالب ان مشايخ الامام ثقات عظام فان كان في التزول مزية ليست في العلو كان يكون رجاله اوثق من رجاله واحفظ واقفه او الاتصال في اسناده اظهر فلا تردد في ان التزول حينئذ أولى ولذا قيل ان الرواية بالتزول عن الثقات الاعدلينا خير من العالي والجهال المستضعفين (قوله وسمع الكتب الستة) اي هي الصحيحان البخاري ومسلم والسنن الأربعة لابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه رحمهم الله تعالى (قوله ان جلت على العموم) اي الفاظ المذكورة

(الصاحلة)

الصاحلة للعموم وقيل اي على جميع الزمان وكذا فسر لفظ الخصوص بزمان تكلم هذا التعريف قوله بحسب المنع ايضا اي كما كان تقسيمه الى القول والفعل والتقريب بحسب المنع فان لكل منها متبعا بغير منيع الاخر وان صدر الكل من الرسول عليه السلام فافهم قوله اي كل حديث اي سواء كان قولا او فعلا او تقريراً ثم ان جعل الكلام مبنيا على قول من عم الحديث من ان يكون مضافا الى النبي عليه السلام او الى الصحابي والتابعي فالامر ظاهر وان جعل مبنيا على قول من خصصه بما اضيف اليه عليه السلام فالمراد بالحديث ما يطلق عليه لفظ الحديث فظهر ان القول بالتعميم هو الملائم لمباحثهم وان ذهب الجمهور الى التخصيص (قوله كأنقل عن الصحابة) الخ كلمة ما مصدرية كما في كاتقال الا ان المشاك لا رفع الصريح حكما اتيان الصحابة والتابعين بالامر المذكور على ان يكون النقل كناية عن ذلك الاتيان لما نقل عنهم ذلك الامر فقوله كاحوال الآخرة مثال لذلك الاتيان بتقدير المضاف اي كاخبار احوال الآخرة فلا غبار في عطف قوله والاخبار ويجوز ان يكون مثالا للامر المذكور بتقدير المضاف فيجب تأويل قوله والاخبار عن الامور بالامور الخبر عنها قال العسقلاني مثال المرفوع من القول حكما ان يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات مالا مجال للاجتهاد فيه ولاله تعلق ببيان لغة غريبة كالاخبار عن الامور الماضية الاتية وكالاخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص او عقاب مخصوص ومثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه فيحمل على ان ذلك عنده من النبي عليه السلام ومثال المرفوع من التقرير حكما ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمن النبي عليه السلام كذا فانه يكون له حكم الرفع من جهة ان الظاهر اطلاعه عليه السلام على ذلك انتهى لمخصا (قوله ولو تقديرا) تعميم للنفي في قوله لاسيلا للعقل فيه اي ولو كان السبيل تقديرا بان يكون مأخوذا من الاسرائيليات او متعلقا ببيان لغة غريبة او مأخوذا من القرآن وقوله من حيث انه صادر منهم تقييد للنفي فقول الصحابي الذي عرف بالنظر في الاسرائيليات كما بيناه انفا لا يكون من المرفوع حكما لقوة الاحتمال بخلاف قول الصحابي الذي لم يعرف بذلك قال برهان الدين في حواشي شرح الافية ثم ان القول السديد في اصل المسئلة ان ما يأتي عن الصحابة مالا مجال للرأي

فيه ان كان حكما من الاحكام فهو مرفوع لان الاحكام لا توجد الا بالاجتهاد او بقول من له الشرع وقد فرضنا انه بما لا يجتهد فيه فانحصر في انه من قوله صلى الله عليه وسلم وان لم يكن من الاحكام فان كان ذلك الصحابي لم يأخذ عن الاسرائيليات فكذلك لان ما لا يحال للرأى فيه لا بد للصحابي فيه من موقف فيكون هو النبي صلى الله عليه وسلم اذا المسئلة مفروضة فيمن لم يأخذ من اهل الكتاب والافوقوف لاحتمال ان يكون سمعه من اهل الكتاب انتهى (قوله من الاسرائيليات) اي من كتب بني اسرائيل او من افواههم احتراض عن الصحابي الذي عرف بالنظر في اسرائيليات كعبد الله ابن سلام وعبد الله ابن عمرو بن العاص فانه كان حضله في وقعة البرموى كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب وكان يخبر بما فيها من الامور الغيبية حتى كان بعض اصحابه ربما قال حدثنا عن النبي عليه السلام ولا تحدثنا من الصحيفة (قوله ولا متعلق ببيان لغة غريبة) واما ما يتعلق بسبب نزول آية كريمة فرفوع لان اسباب النزول لا يحال فيها للاجتهاد نحو قول جابر كانت اليهود تقول من اتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد احوال فانزل الله تعالى نساؤكم حرث لكم فاتوا حرككم اني شتم الآية (قوله اذلا موقف للصحابة) على صيغة اسم الفاعل من الايقاف بمعنى الاعلام ولما كان الموقف للصحابة النبي عليه السلام فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان ماسمعه منه عليه السلام بلا واسطة او عنه عليه السلام بالواسطة ولا يعتبر جهل حال هذه الواسطة لان الصحابة مجمولون على العدالة قال في النخبة ومثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي ما لا يحال للاجتهاد فيه فينزل على ان ذلك الفعل عنده من النبي عليه السلام كما قال الشافعي رحمه الله في صلوة على رضى الله تعالى عنه في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين ومثال المرفوع من التقرير حكما ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي عليه عليه السلام كذا فانه يكون له حكم الرفع من جهة ان الظاهر اطلاعه عليه السلام على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن امور دينهم ولان ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويسترون عليه الا وهو ممنوع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضى الله تعالى عنهما على جواز العزل في الامة وان لم تستأذن والزوجة

(باذنها)

باذنها بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما نهى عنه لنهى عنه القرآن الى آخر ما قال ان اردت التفصيل في هذا المقام فعليك بمطالعتهما بالجد والاهتمام (قوله ولا دليل) اي من الادلة الاربعة ولما لم يوجد دليل كان الاصل فيه العدم لكن المقدم حق والتالي مثله ثم بين حقيقة المقدم بالقياس الاستثنائي المشار اليه بقوله والانتقل عن الاصحاب والمجتهدين ولانقل اي لو وجد دليل لنقل عنهم لكن التالي باطل والمقدم مثله تدبر (قوله والوقوف لا يكون) الخ فيكون للوقوف ثلاثة اقسام كالمقطوع لان ما انتهى الى الصحابة اعم من القول والفعل والتقرير والوقوف اعم ايضا من المتصل والمنقطع (قوله ولذا سكنت في مقام البيان) اي لم يقل والوقوف قد يكون صريحا وقد يكون في حكم الصريح كما قال في الرفع وبيان انحصاره في الصريح لان ما ليس للعقل فيه سبيل لا يصدر عن الصحابة باجتهادهم ايضا وما للعقل فيه سبيل يصدر عن غيرهم بالا جتهاد ايضا وقس عليه القطع (قوله اي كذلك) اي مما للعقل فيه سبيل بقرينة السياق كما مر في الموقوف وقول المصنف يسمى مقطوعا اي متصلا او منقطعا فيبين وبين المنقطع عموم من وجه وجمع المقطوع المقاطع والمقاطع (قوله ولا عكس اذ السكوت) الخ اي لا يطلق المقطوع على الموقوف وهذا مستفاد من سكوت المصنف في مقام البيان (قوله او ترى من الرأى) او كنا ترى كذا جائزا مثلا قوله فرفوع عند الجمهور اي مرفوع حكما لا صريحا على ما عرفت ولفظ عند متعلق بالشرطين اعني بهما ان لم يصفه والا اي وان اضاف له لان نفي النفي يلزمه الاثبات (قوله وقيل موقوف مطلقا) محل الخلاف اذ لم يكن في القصة اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك والاحكام الرفع قطعا كقول ابن عمر كنا نقول ورسول الله عليه السلام حي افضل هذه الامة بعد نبينا ابوبكر وعمر وعثمان ويستمع ذلك رسول الله عليه السلام فلا ينكره رواه الطبراني في معجمه الكبير (قوله بكذا) اي قولا كان او فعلا متعلق بامرنا وصلة نهينا محذوف اي عن كذا لان النهي لا يتعدى مفعوله بالباء (قوله وقيل موقوف) احتجاجا بانه يحتمل ان يكون المراد بالامر من القرآن او الاجماع او بعض الخلفاء او الاستنباط ونهياها وبان السنة تتردد بين النبي عليه السلام وبين غيره واجيب بان كل ذلك احتمال بعيد

والاصل هو الاول اي امره عليه السلام لانه حقيقة وماعده محتمل وايضا فن كان في طاعة رئيس اذا قال امرت لا يفهم عنه الا ان امره رئيسه ثم ان محل الخلاف اذا كان المروي مما للعقل فيه سبيل والاحكامه الرفع قطعاً (قوله فرفع او موقوف) اي احتملها لكن الراجح في الاولين الرفع وفي الآخرين الوقف (قوله اي لا يشتهر اصلاً) يعني ان الذهاب مجاز عن الاشتباه لاستلزامه اياه غالباً فيصح تعلق على به وربما يقال انه متعلق به بتضمن معنى الخفاء وانما قال اصلاً لان الذهاب مجاز عن الاشتباه في الجملة لانه الذي يستلزمه وسلب الاشتباه في الجملة سلب كلي اولاً لان معنى لا يذهب لا يقع الذهاب والتكررة في سياق النفي تم (قال المصنف ان السند) الخ اعلم ان السند والمتن يشتركان فيهما الكتاب والسنة والاجماع كما في مختصر المنتهى فالمراد بالسند ههنا سند الحديث وكذا الاسناد فلا تغفل (قوله من السند بمعنى الاستناد الصواب من السنود لان السند ليس بمعنى الاستناد بل السنود بالضم بمعنى الاستناد) قال المصنف ومتن الحديث عبارة الخ اعلم انه اختلف في متن الحديث اهو قول الرسول عليه السلام او فعله او تقريره او هو قول الصحابي قال النبي عليه السلام او فعل او تقريره او كذا في كلام المصنف اشارة الى اختيار الثاني لان الظاهر ان قوله من الكلام بيان لما على ان يكون عبارة عن الكلام الدال على قوله عليه السلام او فعله او تقريره ويمكن تطبيقه على الاول بان يراد من الكلام قول الرسول صلى الله عليه وسلم الا ان ذكره على سبيل التمثيل او المقصود بيان الافراد المشهورة للعرف او بان يجعل من بمعنى في والظرفية مبنية على ما شتهر من ان اللفاظ قوالب المعاني اذا عرفت هذا فاضافة المتن الى الحديث لامية من اضافة الدال الى المدلول على تقدير تطبيق التعريف على المذهب الثاني وبانية على تقدير تطبيقه على المذهب الاول لان مطلق المتن عبارة عما ينتهي اليه مطلق الاسناد من المروي حديثاً كان او غيره كالقرآن فهو من هذه الجهة اعم من الحديث كما ان الحديث من جهة انه قد لا يكون مروياً بالاسناد اعم من المتن فينبغي عموماً من وجه مع كون الحديث اصلاً للمتن فظهر ما في كلام الشارح ههنا من الاختلال حيث جعل قوله من الكلام بياناً لما على ان يكون عبارة عن الكلام الدال على الحديث ومع هذا جعل الاضافة بيانية وفسر ما

بالحديث والصواب جعل الاضافة لامية وطى قوله اي عن حديث من البين او جعل من بمعنى في او جعل الكلام عبارة عن قول الرسول عليه السلام فليتأمل (قوله لان المسند يقويه) على صيغة اسم الفاعل من اسند الحديث اي يجعله قوياً ويرفعه الى قائله (قوله الفاء تفصيلية) اي تفصيل الاجال الحاصل في الذهن والافليس فيما قبله اجال مابعد تفكر كذا قيل (من القواعد الكلية) لا يخفى ان ما ذكره المصنف الى هنا من قبيل التعريف والتقسيم لا غير الا ان يقال انه يتضمن القواعد الكلية فهي مذكورة ضمناً (قوله لان متعلقهما هنا واحد) اي متعلق لفظ المعرفة ولفظ العلم كلي لان متعلق لفظ عرفت القواعد الكلية وكذا متعلق لفظ اعلم ما سيذكر من القواعد الكلية (قوله ولانها مترادفان في التحقيق) هذا ما اختاره الرضوي حيث قال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقاً معنوياً كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئياً الاسمية كما ينصب علمت لالفرق معنوي بينهما بل هو مو كوله الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر انتهى اعلم ان الترادف الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات كالانسان والبشر وكون العلم والمعرفة مترادفين مبني على اختيار الرضوي كما عرفت ولكن قال حسين الكفوي ابقاء في كلياته والعلم يقال لادراك الكلي او المركب والمعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علمته فتعلق العلم في اصطلاح المنطق وهو المركب متعدد كذلك عند اهل اللغة وهو المفعول ومتعلق المعرفة وهو البسيط واحد كذلك عند اهل اللغة وهو المفعول الواحد وان اختلف وجه التعدد والوحدة بينهم بحسب اللفظ والمعنى وايضا يستعمل العلم في المحل الذي يحصل العلم لا بواسطة والعرفان يستعمل في المحل الذي يحصل العلم بواسطة الكسب ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف كما لا يقال عاقل وقد يستعمل العرفان فيما يدرك اثاره ولا يدرك ذاته والعلم فيما يدرك ذاته ولهذا يقال فلان عارف بالله ولا يقال عالم بالله لان معرفته ليست بمعرفة ذاته بل بمعرفة اثاره فعلى هذا يكون العرفان اعظم درجة من العلم (قوله او معهودا) عطف على مطلقا واللام

على الاول للجنس وعلى الثاني للعهد الخارجى النوعى ثم ان ذلك المهود
النوعى هو الحديث الاصطلاحي الذى هو نوع بما يطلق عليه لفظ الحديث
ففى الثانى تكلف جل الحديث على ما يطلق عليه لفظ الحديث فالفضل
للتقديم ثم عم الشارح المطلق والمهود بقوله مرفوعا او موقوفا او مقطوعا
عن هذه الثلاثة لتعميم الفائدة (قوله انفسا كما) فيه اشارة الى ان تارة
مفعول مطلق على ما قيل انه فى الاصل للتور الواحد وهو الجريان ثم اطلق
على كل فعلة واحدة من الفعلات المتجددات وقيل انه ظرف اى فى بعض
الاحيان وكذا مرة فى كلا الوجهين (قوله مخرج الخ) قيل المخرج
من اخذ الاحاديث النبوية من افواه الرجال فجمع وكتب والمصنف
من جمع الاحاديث النبوية من كتب المخرجين والقب والراوى اعم منهما
بل المص اعم من المخرج (قوله قدمه واحزه تنبيها الى آخره) اى قدم
لفظ شخص على قوله من رواه فى تعريف المنقطع واخره عنه فى تعريف
المتصل تنبيها على جواز الوجهين من تاحز المبين عن المبين وتقديمه عليه
(قوله من اولها الى آخره) هذا على تقدير كون لفظة من تبعية
واما على تقدير كونها بيانية فالمراد جنس الراوى شامل لكلا واكثره
كما بينه الشارح وورود لفظة من للتبعية نحو قوله تعالى لن تنالوا البر
حتى تنفقوا بما تحبون و التبيين نحو قوله تعالى اساور من ذهب (قوله
فهما متباينان) اى المتصل والمنقطع متباينان اعلم ان السكيات متساويان
ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق
وبينهما عموم وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما يصدق عليه
الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم من وجه
ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط كالحيوان
والابيض ومتباينان ان لم يصدق شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الاخر
كالانسان والفرس وان المتصل والمنقطع لا يصدق شئ منهما بما يصدق
عليه الاخر لان المنقطع فيه سقوط شخص من الرواة والمتصل بخلافه
(قوله فيشمل المتوالى الخ) اى ما كان السقوط من بعض الرواة متعاقبا
لسقوط البعض وغير المتوالى ما كان السقوط من مواضع متعددة بلا تعاقب
(قوله واعلم انه ما كان الخ) الضمير للمعلق اول الشان وما كان منه

اى بما رواه الشيخان من المعلق (قوله عن المضاف اليه) اى عن علقه
عنه لانه لا يستحيى ان يحزم بذلك عند الاوقد صح عنه ثم الحكم بصحة
الحديث مطلقا يتوقف على صحة رجاله واتصاله من مواضع التعليق
فان كان فيمن ابرزه من لا يقيح به فليس فيه الا الحكم بصحته عن اسند اليه
كقول البخارى وقال بهز عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم الله احق ان يستحيى منه (قوله فلا وليس بواه) اى فلا تحكم بصحته
لان مثل هذه العبارة تستعمل فى الحديث الضعيف ايضا ولفظ واه اسم
فاعل من الوهى بمعنى الضعف يقال وهى الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط
من باب رضى اى وليس بساقط جد الادخاله فى الكتاب الموسوم
بالصحيح (قوله وله حكم الصحيح) اى للمعلق الذى كان بصيغة الجزم
فهو تكرار كذا فى الحاشية واظن ان هذا ليس بتكرار بل هو بيان
حال المعلق الذى ليس فيه جزم (قوله ولذا جمعها و افراده) اى
وللاشارة الى كثرة الاول اورد المص لفظ المبادئ على صيغة الجمع
والى كون الراوى واحدا غالبا فى المنقطع اورد لفظ آخر مفردا وحذف
قوله السابق سواء كان الساقط واحدا او كثيرا هنا (قوله المرسل قول التابعى
الكبير) لفظ المرسل يجمع على مراسل ومراسيل مأخوذ من الارسال
وهو الاطلاق فكان المرسل اطلق الاسناد والتابعى الكبير هو من لقي
كثيرا من الصحابة رضى الله عنهم وجالسهم وكانت جل روايته عنهم
كقيس ابن ابي حازم وسعيد ابن المسيب والتابعى الصغير من لم يلق من
الصحابة الا العدد اليسير اولى جماعة مع كون جل روايته من التابعى
كيعبي بن سعيد الانصارى (قوله لكون اكثر رواياته) وفى بعض النسخ
اكثروا رايته قيل والحكم للغالب واما اذا لم يكن للتابعى رواية عن الصحابة
مطلقا وارسل الحديث فلا اختلاف فى كونه منقطعا (قوله وعند
الخطيب المرسل قول التابعى الخ) الصواب ان يقول المرسل هو المنقطع
بالمعنى الاعم كما يظهر بالمراجعة الى التقريب ومع هذا لا حاجة الى نقله
لكونه مذكورا فى المتن (قوله فلا واسطة بينهما الى آخره) وفيه ان
المنقطع الذى كان السقوط فيه من اوسط السند واسطة بينهما اذا يطلق عليه
المعلق والمرسل فى الاصطلاح ولذا قال المص كالمعلق والمرسل نعم هما متباينان

لعدم تصادفهما أصلا كذا في الحاشية واظن انه داخل في المعلق اذا المبادئ
يشمل الرواة التي في الاوائل والواسط ما لم تكن من الصحابة (قال المص
وعند بعض المحدثين) قال العلامة ابن حجر العسقلاني في التكت فداختلف
عباراتهم في حد المرسل على اربعة اوجه الاول ما اضافته التابعي الكبير
الى النبي عليه السلام فيخرج بذلك ما اضافته صفار التابعين و من بعدهم
والثاني هو ما اضافته التابعي الى النبي عليه السلام من غير تقييد بالكبير
وهذا الذي عليه جمهور المحدثين والثالث ما سقط منه رجل وهو على
هذا والمنقطع سواء وهذا مذهب اكثر الاصوليين واختيار ابى داود
في مراسيله والخطيب وجاعة لكن الذي قبله اكثر في الاستعمال والرابع
قول غير الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه عرف ابن الحاجب
ثم قال يرد على تعريف الجمهور انه يدخل فيه ما سمعه بعض الناس في حال
كفره من النبي عليه السلام ثم اسلم بعده وحدث عنه بما سمعه منه فان هذا
والحالة هذه تابعي قطعا وسماعه منه صحيح متصل وهذا الاعتراض وارد
لا يحبس عنه ولا انفصال منه الا بان يزداد في الحد ما يخرج به وهو ان يقال
المرسل ما اضافته التابعي الى النبي عليه السلام بما سمعه من غيره انتهى لمخصا
وبهذا ظهر ان قول الشارح ولذا قال ابن الحاجب الخ ليس في محله لانه
ليس مبنيا على ما عند بعض المحدثين وجمهور الاصوليين من كون المرسل
بمعنى المنقطع بالمعنى الاعم بل هو قول آخر (قوله ان مراسيل الصحابة)
ان قلت ان الحديث المرسل ما سقط راو من طرف الصحابة فعلى هذا كيف
يتصور الارسال في اضافة الصحابي قلت يتصور فيما اضافته صحابي حديث
السن ما سمعه من صحابي احز ولم يسمعه من النبي عليه السلام اليه عليه
السلام مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من احداث الصحابة عن النبي عليه
السلام ولم يسمعه منه (قوله الا اذا ارسلوا عن غير الثقة) اى الا اذا
علم ان غير الصحابة من الثقات قد يرسلون من غير الثقة ولا يلتزمون الارسال
عن الثقة (قوله و مراسيل غيرها ضعيفة الخ) بيان لمقابل قول الجمهور
في مراسيل غير الصحابة واما مقابل قولهم في مراسيل الصحابة فلم يتعرض له
لعدم الاعتداد به اذ لم يذهب اليه الا قليل من الناس كالاستاذ ابى اسحق
الاسفراينى والقاضى ابى بكر الباقلاني حيث قال ان المرسل لا يقبل مطلقا

حتى مراسيل الصحابة لاجل الشك في عدالتهم بل لاجل انهم قديرون عن
التابعين الا ان يخبروا عن انفسهم بانهم لا يرون الا عن النبي عليه السلام
او عن صحابي فحينئذ يجب العمل بمراسيلهم وجوابه ان الظاهر فيما رويوه انهم
سمعه من النبي عليه السلام او عن صحابي سمعه من النبي عليه السلام واما
روايتهم عن التابعين فقليلة نادرة قد تميمت وجعت لقلتها (قوله الا اذا
ارسلوا من الثقة) فان قيل فما الحامل لمن كان لا يرسل الا عن ثقة على الارسال
قلنا ان لذلك اسبابا منها ان يكون سمع الحديث من جماعة ثقات وصح عنه
فيرسله اعتمادا على صحته عن شيوخه كما صح عن ابراهيم الحنفي انه قال ما حدثكم
عن ابن مسعود فقد سمعته من غير واحد وما حدثكم فسميت فهو عن سميت
ومنها ان يكون نسي من حديثه به وعرف المتن فذكره مرسلا لان اصل
طريقته انه لا يحمل الا عن ثقة ومنها ان لا يقصد التحديث بان يذكر الحديث
على وجه المذاكرة او على جهة فيذكر المتن لانه المقصود في تلك الحالة دون
السند ومنها ان كان السامع مارقا بن طوى ذكره شهرته او غير ذلك كذا في التكت
(قوله فهو اخص من المرسل والمعلق من وجه) فمن حيث تعريف المعضل
بانه ما كان الساقط فيه متعبدا متواليا يجمع مع بعض صور المعلق وهو فيما
اذا كان الساقط اثنين فصاعدا من مبادئ السند وكذا يجمع مع بعض
صور المرسل وان كان نادرا وهو فيما اذا كان الساقط اثنين من اواخر السند
ومن حيث تقييد المعلق بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند ومن حيث
تقييد المرسل بانه من تصرف تابعي ومن دونه من اواخر السند يفرق بينهما
(قوله وهو مبين للمعضل) لانه شرط في المعضل التوالى في الساقطين وفي
المنقطع عدم التوالى فلا يصدق شئ من كل منهما على شئ مما يصدق عليه
الآخر (قوله واخص من وجهيهما تأمل) اى من المرسل والمعلق لانه
من حيث شرط فيه عدم التوالى بخلافهما يكون اخص منهما ومن حيث
عدم قيد كون الساقط من المبادئ او من الاخر بخلافهما يكون اعم منهما لعل
وجه الامر بالتأمل اشارة الى ندرة احتمال وجود التوالى في المرسل كما عرفت
ثم اعلم ان السقوط من الاسناد قديكون واضحا يحصل الاشتراك في معرفته
ككون الراوى مثلام يعاصر من روى عنه او يكون خفيا فلا يدركه الا
الائمة الخذاق المطلعون على طرق الحديث وعلك الاسانيد فالاول وهو

الواضح يدرك بعدم التلاقي بين الراوى وشيخه لكونه لم يدرك عصره
او ادركه لكن لم يجتمعا وليست منه اجازة ولا وجادة ومن ثم احتج الى
التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة ووفياتهم واوقات طلبهم وارتحالهم
وقد اقتضت اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم
كذا في نخبة الفكر (قوله وقال الحاكم هو ما اختل فيه الخ) اى الحاكم
ابو عبدالله النيسابورى لكن الاولى ان يذكر الى الصحابي بدل قول الى
التابعي فانه لو سقط التابعي لكان منقطعا ايضا (قوله او مذكور مبهما)
قال ابن الصلاح وهو في بعض المصنفات المعتبرة في اصول الفقه محدود
من انواع المرسل وقال العراقي في شرح الالفية قلت هو في كلام غير واحد
من اهل الحديث انه متصل في اسناده بمجهول وحكاة الرشيد العطاء في
القرر المجموعة عن الاكثرين واختاره شيخنا الحافظ ابو سعيد العلائي في كتاب
جامع التحصيل انتهى (قوله وان المشددة كعن في الاتصال الخ) قال ابراهيم
اللقاني وحكم ان في ذلك حكم عن اذا لم يحك بها الاخبار او الحديث فان حكى
بها ذلك كحدثنا فلان ان فلانا اخبره فهو تصريح بالسماع انتهى فالصواب في
التشيل حذف الضمير المنصوب في قوله جدته بكذا (قوله حتى يتبين السماع)
اى في ذلك الخبر بعينه من جهة اخرى (قوله واستعملنا الخ) اى استعملت
كلمة عن وان في الاجازة فاذا قال احدهم قرئت على فلان عن فلان فراده انه
رواه عنه بالاجازة ولا يخرج ذلك عن الاتصال (قوله من العلم القسم
منه) صفة المعنى جعل قول المص الاقنى اى الذى هو قسم منه صفة للتصديق
ويمكن ان يجعل صفة للمعنى الاخص بل هو الظاهر (قوله وهو ادراك
غير النسبة التامة الجبرية) اى من حيث انها مدركة على وجه الاذعان هذا
عند الحكماء واما عند الامام الرازى ومن تبعه ادراك الشئ بدون الحكم
والتفصيل في كتب المنطق (قوله اى التدليس) وفي هذا التفسير اشارة
الى ان الضمير راجع الى التدليس المفهوم من المدلس لا الى المدلس والا
فلا يصح الحمل وفيه نظر لان هذا التفسير مغن عن قوله ويسمى هذا العمل
تدليسا ولك ان ترجع الضمير الى المدلس وتصحيح الحمل يمكن بحذف المضاف
(قوله لقيه او عاصره) صفة لقول المص عن شيخ (قوله اظلم عليه الامر)
الظاهر انه متعدد بتضمن معنى الجعل اى جعل البايغ على المشتري الامر مظلما

(قوله لا يكون شيخة ثقة صغيرا) نجلة على المبتدأ المقدم اعنى والفرض الصحيح
بمجازى اذ الفرض الصحيح هو صيانة الحديث عن عدم القبول وهذا سببه
ويمكن ان يراد بالفرض الصحيح الوجه الصحيح مطلقا سواء كان علة غائية
او باعثة (قوله التدليس في التسوية) ويعبر عند القدماء بالتجويد حيث
قالوا جود فلان الاسناد فانما يريدون ذكر عن فيه من الاجواد وحذف
الانباء (قوله وان عمناه) اى من ان يكون حذف شيخه لكونه ضعيفا
وان يكون لعله اخرى صحيحة (قوله ولوظاهرا) يفهم من التقييد بالظهور
ان انقطاع الخفى كغفنة المدلس والمعاصر الذى لم يثبت لقيه لا يخرج
الحديث عن كونه مسند الاطباق الائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك
(قوله فيكون اخص من المرفوع) لان المرفوع لم يشترط فيه الاتصال
فيكون اخص منهما (اى من المرفوع والموقوف والمقطوع لكن من وجه
لان المسند قد اشترط فيه الاتصال بخلافها ولهذا يكون اخص منها ويتحقق
في المرفوع والموقوف والمقطوع فيكون اعم من كل واحد منها (قوله
او متصلا) قيل الصواب اسقاطه فافهم انتهى وما فهمت ان يكون الصواب
اسقاطه نعم الاولى تركه لانه داخل في جميع المذاهب غير مختص بهذا المذهب
(قوله عن ابن حزمة الصواب عن ابن جاعة كذا في الحاشية) قوله فيكون
مذهبا رابعا اخص منها (اى من المذاهب المذكورة فيه مساححة لان
المراد ان المسند المبين في المذهب الرابع اخص من المسند المبين على المذاهب
الثلاثة السابقة قيل الصواب انه موافق لما ذكره الحاكم بل عينه انتهى اقول
سبب كون هذا القول ضووبا ان قول صاحب النخبة مرفوع صحابي بسند
ظاهرة الاتصال بمعنى المرفوع المتصل ولا فرق بينهما الا بالاجال والتفصيل
وقال شارح النخبة عقيب هذا التعريف وهذا التعريف موافق لقول
الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه
متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تدبر (قوله للآخر)
اى للوجه الآخر الذى رواه هو او غيره من الرواة وهذا المخالفة تكون
بتقديم او تأخير او زيادة او نقصان كما بينه المص (قوله وهذه الاربعة)
اى كلا او بعضا الخ قال في النخبة او كانت المخالفة بتقديم او تأخير اى في الاسماء
كرة بن كعب وكعب بن مرة لان اسم احدهما اسم اب الاخر فهذا هو المقلوب

فيكون اعم مما وجد في الاتصال وملا
يوجد قوله صح

والخطيب فيه كتاب رافع الارياب وقديقع القلب في المتن ايضا كحديث
ابي هريرة عندهم في السبعة الذين يظلمهم الله في ظل عرشه قديع ورجل
تصدق بصدقة اخفاها حتى لا يعلم يمينه ما تنفق شماله فهذا مما انقلب على احد
الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كافي الصحيحين (قال المصنف
اوبال راو مكان الخ) وقديقع الابدال عمدا لمن يراد اختبار حفظه امتحانا
من فاعله كما وقع للبخاري وذلك انه لما قدم بغداد سمع به اصحاب الحديث
فاجتمعوا واعدوا الى مائة حديث فقلبوا متونها واسانيدھا وجعلوا متن
هذا الاسناد لاسناد اخر واسناد ذلك المتن لهذا ودفعوا الى عشرة انفس لكل
عشرة احاديث فقالوا اذا انعقد المجلس تلقون علي البخاري فانعقد المجلس
وحضر اصحاب الحديث من اهل بغداد وغيرهم من الغرباء فلما اطمان المجلس
تقدم واحد من العشرة فسأله عن حديث فقال البخاري لا اعرفه ثم سأله
عن حديث اخر فقال لا اعرفه فزال يسأله حتى فرغ من عشرة والبخاري
يقول لا اعرفه فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم الى بعض
ويقولون الرجل فهم من الاحاديث المقلوبة الاسناد والبخاري لا يزيدهم
على لا اعرفه فلما علم انهم قد فرغوا من سئوالاتهم التفت الاول فقال اما حديثك
الاول فاسناده كذا والثاني كذا الى آخره فرد كل متن الى اسناده
وكل اسناد الى متنه وفعل بالاحز مثل ذلك وهكذا الى تمام العشرة فاقره
الناس بالحفظ واذعنوا له بالاتقان وعلو المنزل والمكان فصار البخاري
مسما عند الخاص والعام هكذا ذكروا القصة كذا في الخبة وحاشيتها
(قوله ولا ابدال لفظ باحز الخ) اي مرادف او مساو له وهو الراوية بالمعنى
قال في التكميات والحديث المتعب بلفظه كالاذان والشهد والتكبير والتسليم
وكذا الحديث التشابه والذي هو من جوامع الكلم التي اويتها نحو الخراج
بالضمان وجرج العجماء جبار لا يجوز نقلها بغير الفاظها اجاعا واختلف
فيما سوى ذلك والاكثر من العلماء ومنهم الائمة الاربعة على جواز نقل
الحديث بالمعنى للعارف بمدلولات الالفاظ ومواقع الكلام من الخبر
والانشاء فيأتى بلفظ يدل لفظ النبي مساو له في المعنى جلاء وخفاء من غير
زيادة في المعنى ولا نقص لان المقصود هو المعنى واللفظ الدله ومن اقواحتهم
الاجاع على جواز شرح الشريعة للجمع بلسانهم للعارف به وقال البرماوى

ان نسي اللفظ جاز والا فلا وقيل بجوازه بلفظ مرادف وقيل بجوازه وان كان
موجبه عاما وقيل يمنع مطلقا وقال بعضهم جواز النقل بالمعنى فيما اذا كان
اللفظ ظاهرا مفسرا فاما اذا كان اللفظ مشتركا او مجملا او مشكلا فلا يجوز
اقامة لفظ احز مقامه بالايجاع لان في احتمال الاختلاف بالمعنى (قوله او غير
ذلك من وجوه الترجيحات) كعنه الراوى وعلو سنده وكونه في كتاب
تلقته الامة بالقبول كالبخاري (قوله للجمع بلغاتهم الخ) وهم ماعد العرب
فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجوازه باللغة العربية اولى كذا قيل وفيه انه
يجوز بل يجب ان يكون الابدال بلغة اخرى للضرورة ولا ضرورة هنا
كذا قال على القارى (قوله وقيل يجوز ان مطلقا) اي الاختصار والراوية
بالمعنى قال ابراهيم الكردى وقدره في المسئلة مارواه ابن منده في معرفة
الصحابة من حديث عبد الله بن سليمان الليثي قال قلت يا رسول الله انى اسمع
منك حديثا لا استطع ان ارويه كما اسمع منك ازيد حرفا او انقص حرفا فقال
اذ لم تحلوا حراما ولا تحرموا حلالا واصبتم المعنى فلا بأس فذكر ذلك للحسن
فقال لولا هذا ما حدثنا وعلى اى وجه لا شك في ان الاولى او الاخرى ابراد
الحديث بالقاظه المروية عنه عليه السلام من غير تصرف فيه (قوله بل
النقول اليه) اي بل يفهمها المنقول اليه كالمجتهدين العظام عليهم رحمة
الملك العلام لان كلمة بل تجعل مدخولها مثبتا كايين في محله (قوله لئلا
يتسلط الخ) اي لئلا يجترى عليه من لا يحسن من بظن انه يحسن وليس بكذا
(قوله وقديكون في اوله) وهو اكثر من يكون في اوسطه (وقال المص
اغرض صحيح ومصلحة) الاولى حذفه لانه ليس بمعتبر في ماهية المدرج
بل شرط لجوازه فينبغى ان يذكره بعد التعريف ويقول وهو حرام الا اذا
كان لغرض صحيح (قوله اسم مكان بحذف الجار) ولا يخفى انه اذا كان بحذف
الجار كان اسم مفعول لا اسم مكان فالصواب اسم مفعول الا ان يقال المراد
اسم مكان بالمعنى اللغوى (قوله او نحو ذلك كتفسير لفظ غريب على ما يفهم
من قوله الا تى نقلا عن التدريب وعندى ان ما درج لتفسير غريب لا يمنع
(قوله وهو ثلاثة) اي ما يكون الادراج في الاول وما يكون في الاوسط
وما يكون في الاحز قوله والخامس ان يسوق الاسناد فيعرض له الخ) قال
ابراهيم الكردى قد اشتبه الى بعض من الناس ان هذا القسم من مدرج الخ

الاسناد يصدق عليه تعريف مدرج المتن فلا يكون تعريف مدرج المتن مانعا
وليس كذلك لان مدرج المتن ان يذكر في متن الحديث ما ليس منه وفي هذا
القسم من مدرج الاسناد لم يذكر في متن الحديث ما ليس منه انتهى (قوله
وباستحالة كون النبي عليه السلام يقول الخ) ككون الكلام المدرج مخالفا
للشرع القويم لان صدور مثل هذا الكلام مستحيل من النبي عليه السلام
(قوله قال في مختار الصحاح الخ) عبارة المختار فيما وجدناه من النسخ
هكذا شذ عنه اي انفرد عن الجمهور ونذر وبشذ بالضم والكسر شذوذ الخ
في النقل خلك (قوله بين معناه الغوى) اي بين المص هنا خاصة على خلاف
عادته المعنى الغوى للفظ الشاذ لاظهار المناسبة القوية وهي ظاهرة (قوله
واللام الجنس) اي فيضمحل معنى الجمعية فيشمل التعريف لما روى مخالفا
لما رواه الثقة الواحد (قوله مطلقا) سواء كان في العمليات او
الاعتقادات كذا في بعض النسخ (قوله وعلو سنده) قد عرفت المراد
من علو السند فيما سبق تذكر والترجيح به لقلة تجويز احتمال الخطأ في
الرواية (قوله بقرينة المقابلة) اي الى الردود وهو ما لم يكن الراوى فيه ثقة
(قوله الفاء للفذلكة) هو مأخوذ من قول الحساب فذلك كان كذا فذلك
اشارة الى حاصل الحساب وتحتة ثم اطلق لفظ الفذلكة لكل ما هو نتيجة
متفرعة على ما سبق حسابا كان او غيره كذا في الكليات (قوله والمعروف
ثقة) اي ولو كان كونه ثقة بالاضافة الى ثقة آخر كما في المعروف لانه
قد عرفت ان في راو المعروف ضعفا لكنه ثقة بالنسبة الى راو اضعف منه
كما في المنكر (قوله وبين هذه الاقسام الخ) اي الشاذ والمنكر والمخفوظ
والمعروف تبين كلى لا يصدق شيء منها على ما يصدق عليه الآخر على هذا
الاصطلاح المذكور واعلم ان شارح التبعة اورد مثالا للمنكر مقابل المعروف
وقال مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب بن حبيب وهو اخو حجرة
بن حبيب الزيادة المقرئ عن ابي اسحق عن الغزار بن الحريث عن ابن عباس
عن النبي عليه السلام قال من اقام الصلوة وآتى الزكاة وحج وصام وقرأ الضيف
دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره من الثقات رواه عن ابي اسحق
موقوفا وهو المعروف وعرف بهذا ان بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا
من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة واقترافا في ان الشاذ رواية ثقة

او صدوق والمنكر رواية ضعيف وقد غفل من سوى بينهما والله اعلم انتهى وقال
في حاشية قوله وقد غفل من سوى بينهما اراد به ابن الصلاح لكن يحتمل ان يكون
مراد التسوية باعتبار اصل عدم القبول اي ترك العمل بهما وان تفاوتا باعتبار كون
الراوى مقبولا او ضعيفا وينبغي ان يعلم ان المراد العموم والخصوص من وجه
بحسب المفهوم لا الافراز وهو ان يعتبر في مفهوم كل منهما شي لا يعتبر في
الآخر وفي كليهما شي حيث اعتبر في كليهما مخالفة الارجح وفي الشاذ مقبولة
وفي المنكر ضعفه انتهى وقال على القارى في تحشية قوله عموما وخصوصا
من وجه اي بحسب المفهوم وهو ان يعتبر في كل منهما شي لا يعتبر في الآخر
ويعتبر في كليهما شي واما بحسب الصدق فيبينهما مبانة كلية انتهى (قوله
فتعريف المنكر ظاهر) وهو ما رواه الضعيف وكان منفردا في هذه الرواية
(قوله وهذا مذهب الخليلي) يقال له الحافظ ابو يعلى الخليلي (قوله وهو
البرديجي) يقال له الحافظ ابو بكر احمد بن هرون البرديجي نسبة الى البرديج
وهو بلدة بارزيجان (قوله وفي كل مقبول ومردود) فان كان الراوى
بتفرده مخالفا احفظ منه واضبط كان شاذا مردودا وان لم يخالف فان كان
عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان صحيحا وان لم يوثق بضبطه ولم يعد عن درجة
الضابط كان حسنا وان بعد كان شاذا منكرا مردودا (قوله لما رواه الثقات)
او الفرد الذي ليس في رواية من الثقة والضبط ما يجبر تفرده (قوله جمعه للتوزيع)
فيه نظر اذ لا يعتبر المشاحة في اصطلاح واحد الا ان يقال التوزيع بالنسبة الى
اصطلاحين / او الاولى ان جمعه لتكثر الاصطلاحات فوق اثنين (قوله اي
ما فيه تعليل وعللة) فيدشر على ترتيب اللف لان قوله ما فيه تعليل تفسير
للعلة وما فيه عللة تفسير للعلة (قوله بدلكل او البعض) ان اعتبر الربط
بعد العطف يكون بدل الكل من الكل وان اعتبر قبله يكون بدل البعض من
الكل (قوله ووجه بيان وجه الحصر) اي وجه كون الحديث اقسام
ثلاثة (قوله ولم يذكر الموضوع) وهو اللفظ الذي اضيف ولو وهما
الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يقل قوله كافي المتواتر وقبل خبر الاحاد
وهو ما عدا المتواتر هو المنقسم الى الصحيح والحسن والضعيف فالمتواتر خارج
عن المقسم لكن ما ذكره الشارح هو المرضي عند المص على ما استقف عليه
(قوله كافي الصحيح غيره) قيل وفي الصحيح لذاته غير المتواتر (قوله عند

(الثقة) ظرف لقول المص ثبت في قوله هو الحديث الذي ثبت يعني ان المراد من الثبوت الثبوت عند الثقة لا الثبوت في الواقع وفي نفس الامر ولذا يجوز كون الصحيح غير ثابت الخ (قوله اي كثير الخطاء) يعني ان لفظ المغفل اسم مفعول من باب التفعيل الذي بناؤه للتكثير وقد استعمل الغفلة والخطاء في معنى واحد هنا (قوله واما مساويه) اي واما حديث المساوي غفلته اصوابه فمختلف في خروجه وعدم خروجه فالصحيح ان مثل هذا الحديث غير موجودا وخارج احتياطاً في الدين (قوله الثقات) صفة السند ولفظ السند وان كان مفردا لكنه عبارة عن الرواة فالتوصيف بالثقات صحيح (قوله كالصحيح المنسوخ) اعلم ان الحديث المقبول ان سلم من المعارضة فهو المحكم وان عورض فلا يخلو اما ان يكون مقبولا مثله او يكون مردودا والثاني لا اثر له لان القوى لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة بمثله فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلولهما بغير تعسف او لا فان امكن الجمع فهو مختلف الحديث وان لم يمكن الجمع فلا يخلو اما ان يعرف التاريخ او لا فان عرف وثبت التأخر به او باصرح منه فهو الناسخ والاخر المنسوخ والنسخ رفع تلقف حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ مادل على الرفع المذكور وتسميته ناسخا مجازا لان الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ بامورة مذكورة في شرح النخبة فارجم اليها (قوله واثنين الى المنتهى) يعني ان يروى اثنان فصاعدا في كل مرتبة الى المنتهى (قوله لكونها كليات مشككة الخ) الكلي المشكك مفرد يصلح للتجربة وحده ولا يدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة ومعناه واحد لا يتشخص وحصول ذلك المعنى في بعض الافراد اقوى واشد من حصوله في البعض الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن اذا عرفت هذا عرفت ان قوله لها درجات الخ صفة كاشفة للكليات المشككة (قوله كما في الاربعة العظم) يعني ابا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم والاربعة الكرام يعني ابا حنيفة والشافعي ومالك واحمد رضي الله تعالى والستة الهمام يعني البخاري ومسلم وابادودو الترمذي والنسائي وابن ماجه رضي الله تعالى ويقال لهذه الستة الجماعة في عرفهم فقول الشارح عقيبهم رضوان الله الخ فيه تغليب بحسب العرف كما عرفت (قوله الصنفي) قيد الكمال بالصنفي والالم يجر فيه التفاوت (قوله كاعتضاده) الخ اي ككونه مؤيدا بحديث صحيح يدل على ما يدله (قوله وهو الكثرة) وانما يحكم له

(بصحته)

بصحته عند تعدد الطرق لان الصور الجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح (قوله ولذا قالوا الخ) اي لكون الصفات المذكورة كليات مشككة قالوا الخ (قوله ومارواه الستة) ولعل مراده به مارواه الستة وغيرهم مما لم يبلغ مبلغ النواتر والافارواه الستة ايضا مشهور (قوله فانها راجع الاعملى الخ) في راجع النواتر ثم مشهور ثم مارواه الستة فهذه الثلاثة ينبغي ان تذكر وتقدم على السبعة ويمكن ان يقال النواتر غير داخل في الصحيح ولو سلم دخوله فيه فهو مندرج فيما اتفق عليه الشيوخ وكذا المشهور ومارواه الستة مندجان فيه (قوله الى هذه الشروط) وهي الصفات المقتضية للصحة (قوله يقدم على ما فوقه) اذ قد تعرض للمفوق اي المرجوح من فاق الرجل اصحابه يفوق اي علاهم بالشرف ما يجعله فائقا كالوكان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور قاصرا عن درجة النواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان فردا مطلقا وكالوكان الحديث الذي لم يخرج به من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كالك من نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسيما اذا كان في اسناده من يفيد ما قال (قوله وشرطهما في جامعهما) اعلم ان الناس اختلفوا في شرط الشيخين ما هو مع اتفاقهم على انهما لم يصرحا بشرط وانما استقرئ من تصنيفهما فقال محمد بن طاهر كاذكره الشارح وقال الخادمي ان شرط البخاري ان يخرج ما اتصل به بالثقات المتقين الملازمين لمن اخذوا عنه ملازمة طويلة وانه قد يخرج احيانا عن اعيان الطبقة التي تلي هذه في الاتقان والملازمة لمن روه عنه فاما ملازمة ميسرة وان شرط مسلم ان يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح اذا كان طويل الملازمة لمن اخذ عنه وقال النووي المراد بقولهم على شرطهما ان يكون رجال اسناده في كتابيهما مع باقي شروط الصحة من الضبط والعدل والنحو هما وهما لم يخرججا وعليه مشي العسقلاني وغيره (قوله واما كانه) اي امكان اللقاء والسماع فبحسن الظن جل الرواية على الاتصال (قوله وتضعيف بعض الثقات الخ) جواب عما قال العراقي وهذا ليس بحيد لان النسائي ضاف جماعة اخرج حديثهم الشيوخ او احدهما (قوله بعد تصنيفهما فلا يتأني الاجماع وقت التصنيف) قوله على انهما اصح الكتب اي البخاري اصحهما وقيل مسلم اصح والصواب الاول وجلة

ما في البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمرور وبخذف
المكرر نحو اربعة الاف وفي بعض شروح المصايح روى ان الشيخ محمد
البخاري والشيخ ابوالحسن مسلا القشيري جمعا الاحاديث اوراقا وراقا الى
مدينة النبي عليه السلام ان بين الاحاديث الموضوعه والصحيحة فقلب عليهما
النوم فلما انتبها وجد الاحاديث الصحيحة باقية والموضوعه تمحاة عن الاوراق
وجمعا الصحيح في الكتابين وسماهما الصحيحين (قوله وان البخاري مقدم الخ)
قال في شرح النخبة مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم
واعرف بصناعة الحديث منه وان مسلا تليذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع
اثاره حتى لقد قال الدار قطني لو لا البخاري لما راح مسلم ولا جاء اى مظهر في
هذا الفن ولم يضع فيه القدر من بناء على ان الفضل لمن تقدم والله اعلم (قوله من
حيث المجموع) لان كل فرد من احاديثه مقدم على كل فرد من احاديثه (قوله
لانه اوسع علما الخ) قال في شرح النخبة وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري
في الصحة ولم يوجد عن احد التصريح بقبضه واما ما نقل عن ابي علي النسابوري
انه قال مات تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه اصح من صحيح
البخاري لانه انما نفي وجود كتاب اصح من كتاب مسلم اذا المنى انما هو ما يقتضيه
صيغة افعل من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة يمتاز تلك الزيادة
عليه ولم ينف المساواة وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم
على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب
ولم يفصح احد منهم بان ذلك راجع الى الاصحية ولو افصحوا به لروده عليهم
شاهدا لوجود فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في
كتاب مسلم واسد وشروطه فيها اقوى واشد امار جماعته من حيث الاتصال
فلا شراطه ان يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم
بمطلق المعاصرة والزعم البخاري بانه يحتاج الى ان لا يقبل الغفنة به اصلا
وما الزعم به ليس بلازم لان الراوى اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجزى في روايته
احتمال ان لا يكون قد سمع لانه يلزم من جريانه ان يكون مدلسا والمسئلة مغروضة
في غير المدلس واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم
فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري
مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ منهم
ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجحانه من حيث عدد الشذوذ

والاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عددا مما انتقد على مسلم
انتهى قال على القاري لان الاحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث
وعشرة احاديث اختص البخاري منها باقل من ثمانين ويشتركان في اثنين وثلاثين
وباقيةا مختص بمسلم كذا في المقدمة النقد والانتقاد اخراج الزيف من الجيد كما
في نقد الدراهم والدنانير (قوله شروط الصحة والحسن مطلقا) اى ولو يفقد
شرط واحد والمراد من الصحة الصحة لذاته وكذا من الحسن الحسن لذاته
(قال المص قد انجبر ضعفه بكثرة الطرق) اعلم انه ليس كل ضعف ينجر بذلك
بل ذلك يتفاوت فنه ضعف ينجر بان يكون ذلك الضعف ناشئا من ضعف حفظ
راويه مع كونه من اهل الصدق والديانة او من حيث الارسال ومنه ضعف
لا ينجر لقوته وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته بان يكون ذلك الضعف ناشئا
من كون الراوى متهما بالكذب او كون الحديث شاذ (قوله فعلم ان الصحيح
الخ) وان الحسن ما وجد فيه هذه الشروط مع قصور لم ينجر او لم توجد
ولكن جبر بكثرة الطرق وان الضعيف مالم يوجد فيه هذه الشروط ولم ينجر
بكثرة الطرق وانت خبير بان تعريف الصحيح الذي ذكره المص على هذا
التحقيق غير مانع لصدقه على الحسن لذاته الا ان يقال المراد بالصفات المذكورة
فيه ما هو على وجه الكمال حقيقة او حكما (قوله منجبرا) اى حال كون ذلك
القصور منجبرا يعنى ان الصحيح لذاته ما وجد فيه هذه الشروط بلا قصور
والصحيح لغيره ما وجد فيه هذه الشروط مع قصور حال كونه منجبرا (قوله
وان اصل الحسن لذاته صحيح) بل اصل الصحيح لغيره الحسن لذاته لان الجبر
طار على عدمه لا بالعكس كذا قيل قوله فخر جاعلها (اى خرج الحسن لذاته
والحسن لغيره عن الصحيح والضعيف خارج اى لسبب خارج وهو عدم
انجبار في الاول والانجبار في الثاني لان الحسن لذاته ما كان صفات روايته
على وجه الكمال ولكن فيها نوع قصور ونقصان ولم ينجر بشئ اصلا و
الحسن لغيره مالم يجمع شروط الصحة او الحسن مطلقا ولكن انجبر ضعفه
بكثرة الطرق او بغيرها (قوله واما الضعيف فيعمل به في فضائل الاعمال)
اعلم انه ذكر الفقهاء والمحدثون انه يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب
والترهيب بالحديث الضعيف مالم يكن موضوعا واما الاحكام كالحلال والحرام
والمعاملات فلا يعمل فيها الا بالحديث الصحيح او الحسن الا ان يكون في احتياط

في شيء من ذلك كما اذا ورد حديث ضعيف بزيادة بعض الشيوع او الانكحة
فان المستحب ان ينزه عن ذلك ولكن لا يجب كذا قال اتووي في الاذكار
واورد عليه اشكال وهو ان جواز العمل واستحبابه من الاحكام الخمسة
الشرعية فاذا استحسب العمل به كان ثبوت ذلك بالحديث الضعيف وهو ينافي
ما ذكر من عدم ثبوت الاحكام بالحديث الضعيف واجيب عنه بوجوه
والذي يصلح للمعول عليه ما اجاب به صاحب الفوائد الخاقانية وهو ان معنى
قولهم لا يثبت بالحديث الضعيف الاحكام انه لا يجوز ان يتمسك المجتهد
بالحديث الضعيف اثبات الاحكام الاجتهادية ويجعله مبنى مذهبه ومناط
اجتهاده في مسألة وهذا لا ينافي ان يستحب لاحد العمل بالحديث الضعيف
الوارد في فضيلة العمل من غير ان يتخذ مذهباً (قوله وقيل يجوز مطلقاً)
حتى يقدم على القياس اذا لم يوجد في الباب غيره وقيل لا يعمل به مطلقاً
(قوله فيخرج المتنم الخ) اي حديث متهم بالكذب وفحش الغلط وسنعه فمما
في بيان الطعن (قوله تحت اصل معمول به) فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له
اصل اصلاً (قوله ان لا يعتد بثبوته) لا ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم
ما لم يقله (قوله بصيغة الجزم) كروى وقال فلان وصيغة التريض كروى
وقيل عن فلان على صيغة الجهول (قوله بقول شريعة عصرية) اي
جاعة قليلة عددهم العشرة فافوقه الى الاربعين (قوله ونحوه) كحسن
غريب وصحيح غريب وحسن صحيح غريب (قوله معناه حسن عند بعض
الخ) قال في التوبة وشرحها فان جمعا اي الصحيح والحسن في وصف واحد
كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فللتردد الحاصل من المجتهد
في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا حيث يحصل
منه التفرد بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين
فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور
ونفيه ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد
ان لا يصف باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح
باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه
ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي يعدو على هذا
فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد
وهذا حيث انفردوا اي وان لم يحصل التفرد فاطلاق الوصفين معا

على الحديث يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن
وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فردا
لان كثرة الطرق تقوى الى آخر ما قال الشارح رحمه الله تعالى (قوله الميل
عن القصد) بالقاف المفتوحة بمعنى الطريق المستقيم الوسط بين الافراط
والتفريط (قوله لان كل مصدر بل كل لفظ الخ) اقول هذه القاعدة انما يعمل
بها فيما اذا اريد به لفظه وما نحن فيه ليس كذلك فالصواب ان وجه التذكير
ههنا ما يقال انه لا اعتداد بآثبات المصادر لكونها في معنى ان مع الفعل كذا قال
شوكت افندي وقال في الكليات والثانيث ثلاثة اقسام لفظي ومعنوي معا
كالمرأة والناقة وحبل وحراء ومعنوي فقط كهند وزينب وهذان القسمان
واجبا للتأنيث في ارجاع الضمير واسناد الفعل ولفظي فقط مثل كذا وطلمة
وحزة وظلمة ورجل علامة وحلة حراء وصخرة بيضاء ودعوى وذكري
وبشري وهذا القسم يجوز فيه الوجهان باعتبار اللفظ والمعنى ومن هذا
القسم جميع المؤنثات السماعية مثل الشمس والنار والدار والنمل والعقرب
وغيرها فان تأنيثها باعتبار الفاظها فقط دون معانيها انتهى ولعلك قد عرفت
الجواب بما قال صاحب الكليات وايضا ان الرأية لجانب الخبر اولى واحسن
لان محط الفائدة والخبر ههنا مؤنث (قوله والتقوى اصله اء) وبقاقلت
واوهاتاء وياؤها واوا والفها للتأنيث لقوله تعالى على تقوى من الله كذا
في الحاشية وانت خبير بانه لا يفهم في لفظ التقوى على هذا البيان مطاوعة نعم
يكون المطاوعة في الاتقاء كمال في الكليات الاتقاء هو افتعال من الوقاية
وهي فرط الصيانة اولى قوله واتقى يتعدى الى واحد ووقى يتعدى الى اثنين
نحو ووقاهم عذاب جهنم انتهى (قوله بقوله تعالى واتقوا الله) الآية الواو
سهو من قلم الناسخ (قوله ولذا قال) اي لكون هذا المعنى الخاص هو المتعارف
في الشرع والمراد عند الطلاق وعدم القرينة (قوله الجلي والخفي) قال الامام
في التفسير الكبير في تفسير قوله تعالى ولا تكونن من المشركين لو التفت احد
بعد معرفة مولاه الى غيره كان ذلك شركا وهذا هو الذي تسميه اصحاب القلوب
بالشرك الخفي انتهى (قوله الغير المكفرة) على صيغة اسم الفاعل من
الاكفار بمعنى الادخال في الكفر (قوله كذا قال البيضاوي) حيث قال
في تفسير قوله تعالى ان تجذبوا كبار ما تهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم نفركم
صغاركم وتمحوا عنكم واختلف في الكبار والاقرب ان الكبيرة كل ذنب

رتب الشارع عليه حدا او صرح بالوعيد فيه وقيل مانعاً حرمة بقاطع
 (قوله وان قيل به) اي وان حكم بالاشتراط على ان المراد بالكبائر في الآية
 انواع الشرك فلم يتعين التكفير للصغار بالاجتناب من الكبائر قال سعد الدين
 التفتازاني رحمه الله في شرح العقائد النسفية جواباً عن بعض المعتزلة واجيب
 بان الكبيرة المطلقة هي الكفر لانه الكامل وجع الاسم بالنظر الى انواع الكفر
 وان كان الكل ملة واحدة في الحكم او الى افراد القائمة بافراد المخاطبين
 على ما تمهد من قاعدة ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد بالآحاد
 كقولنا ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم انتهى (قوله وقال فيها) اي في
 الطريقة عطف على قوله قال هنا (قوله لا يمكن في هذا الزمان) لغلبة
 الشبهات وعسر التجنب عنها قوله اي عند المحدثين او عند الجمهور خبر ان
 بتأويل معناه فكانه قال معناه المختار عند المحدثين او عند الجمهور (قوله
 عن تحقيقه اولا) اي ان الف هذه الرسالة او لارجع من قوله فيها الى ما قاله
 في طريقته وان الف الطريقة او لارجع عن قوله فيها الى ما قاله هنا وسبب
 الرجوع معلوم عنده فلا يلزم علينا العلي به (قوله ولك ان تشدد) اي ان تبدل
 الهمزة واو او تدغم وتشدد في الواو كما سبق بيانه من الشارح (قوله وهو
 شرط وجوب قبول الشهادة الخ) لاشترط اهلية الشهادة لان الفاسق اهل
 للشهادة حتى لو قضى بشهادة فاسق نفذ الا ان يمنع الخليفة من القضاء بشهادة
 الفاسق فمح لا ينفذ القضاء بشهادة الفاسق كذا في الحاشية (قوله والخطابية)
 اي المنسوبة الى الخطاب الكوفي وهم قوم من غلاة الروافض يعتقدون
 الشهادة لكل من حلف انه محق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا ويعتقدون
 ان الشهادة واجبة لشيعةهم سواء كان صادقا او كاذبا فيمكن التهمة في شهادتهم
 قوله والمتعصب اي القوم الذين يتناصرون كالاشراف من اهل العراق
 قوله فيبين العدالتين عموم وخصوص من وجه لانه يفرق العدالة في الرواية
 في القن عن العدالة في الشهادة ويفرق العدالة في الشهادة عن العدالة في
 الرواية في المبتدع سوى الخطابية (قوله فليت شعري ما يجوز الخ) اي شئ
 يجوز قبول شهادة المبتدعة قال في الحاشية في بيان سبب التجويز وهو ان فسقهم
 من حيث الاعتقاد وما وقعهم فيه الا التعمق والغلو في الدين والفاسق انما ترد
 شهادته بتهمة الكذب انتهى قال في مجمع الانهر ولما ان فسقهم كان من حيث

الاعتقاد ولم يوقعهم في هذا الهوى الاتيينهم فصار كمن يشرب المثلث او باكل
 متروك التسمية مادام سببها لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي انتهى
 (قوله الاضافة للملابسة) اي لادنى الملابسة بسبب انه مكان الحفظ لانه
 لم يوجد هنا التخصيص والاضافة الحقيقة موضوعا للتخصيص او الاضافة
 بمعنى في كضرب اليوم (قوله الاربعة) اي الشيخ لغيره والحسن لذاته
 والحسن لغيره (قوله بالاستقراء والجعل) الحصر الاستقرائي ما يكون
 وقوعه بحسب الاستقراء والتتبع كانه حصر الدلالة اللفظية في العقلية والطبيعية
 والوضعية والحصر الجعلي ما يكون بحسب جعل الجاعل كانه حصر الكتب
 في الفصول والابواب المعدود (قوله متعلق بحصروا) قد عرفت من تعلق
 في في الغدالة بالظعن وتعلق في في الخمسة بحصروا انه لا يلزم تعلق الجارين
 بمعنى واحد بفعل واحد (قوله مطلقا او في هذا الفن) سواء كان في كلام سائر
 الناس وفي الحديث النبوي او في الحديث النبوي فقط (قوله حتى قال بعضهم
 الخ) وهو ابو محمد الجويني والدامام الحرمين وهو مبالغته مندو لذا قال ولده
 امام الحرمين هذا زلة من الشيخ والمشهور عدم الكفر ثم ان هذا في المرفوع
 واما في الموقوف والمقطوع فالظاهر عدم القول بالكفر اتفاقا (قوله الا
 عمدا في التحقيق) قال في الحاشية فيه تظاير ان مراده منع حصر الكذب
 في العمد لانه الحكم انغير المطابق للواقع فيتحقق في العمد وفي السهو ايضا
 والعلم عند الله تعالى (قوله لان كذبه في غيره الخ) بل لان كذبه في غيره
 داخل في اتهامه بالكذب (قوله مطلقا) اي سواء كان كذبه في حديث
 اخر (قوله اخذ هذا) اي اخذ كون حديث الكاذب مطلقا موضوعا
 (قوله شرعا مستمرا) اي دائما الى يوم القيمة لان من لم يعلم بكذبه ووضع
 ظن انه حديث نبوي فيعمل به (قوله والا فالوضع الخ) فيه حذف الجزاء
 واقامته علته مقامه اي وان لم يأخذ من قول المحدثين او من كتاب مفصل
 لم نطاع عليه فلا يصح كلامه ههنا لانه مخالف لما في الكتب المشهورة فان
 الموضوع في الكتب المشهورة الخ (قوله لما مر انفا) اي زجراله وتعليظا
 لعظم مفسدته (قال المص فانه اذا تاب تقبل الخ) وروى عن ابي يوسف ان
 المعروف بالعدالة اذا شهد زورا لا تقبل شهادته ابد الكن الاعتماد على القبول
 كذا في الحاشية (قوله ولذا قالوا الخ) اي لتوقفه قال قالوا بناء على انه تردد
 في هذا الحكم ولم يجزم به واحال الى غيره وحكي ما قالوه او لا اختياره بقوله

قال قالوا لئن لم يكن المعنى ان هذا القول قول الجمهور والاتباع به وقبول قولهم لزم او لا اختياره عدم قبول قول قائلوا وهو ظاهر من احاطته الى الغير (قوله واعلم ان المستدعة وضعوا الخ) قال في التلخيص وسبب الوضع نسيان من الراوى لطول عهده به فذكر غير مروية ظانا انه مروية وهو وضع او افتراء اى كذب على النبي عليه السلام كوضع الزنادقة اربعة عشر القبح حديث مخالف المعقول بتغيير العقلاء عن شريعتهم او غلط من الراوى كابر يد النطق بكلمة فيسبق بلسانه الى النطق بغيرها او غير ذلك كوضع الخطاينة احاديث نصرة لارائهم وكوضع الكرامية احاديث في الترغيب في الطاعة والترهيب عن المعصية وكلاهما راجع الى الافتراء انتهى (قوله والرندقة) وهم الذين يظنون الكفر و يظهرون الاسلام او الذين لا يتدينون بدين (قوله والشخاضين) جمع شخاض بالخاء المهملة والذال المعجمة وهو الملح في السؤال (قوله وكذا روايته مع العلم به) اى حرام روايته وامام اسوى الموضوع من الضعيف فيجوز روايته بلا بيان ضعفه لكن اذا اردت روايته بغير اسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما شبهه من صيغ الجزم بل قل روى كذا او بلغنا كذا او ورد او جاء او نقل وما شبهه من صيغ الترييض وكذا ما تشك في صحته وضعفه اما الصحيح فاذا ذكره بصيغة الجزم ويقبح فيه صيغة الترييض كما يقبح في الضعيف صيغة الجزم كذا في التريب والتدريب (قوله ترا) يقبح الياء اى يعتقد او يضمها على صيغة الجمهور من الارائة اى يظن (قوله انه كذب) اى ذو كذب او المصدر بمعنى الفاعل كذا في الحاشية والذي خطر بالى انه صفة مشبهة على وزن خشن يقبح الاول وكسر الثاني (قوله احدا الكاذبين) ووقع في النجبة احدا الكاذبين بصيغة اسم الفاعل بلا مبالغة اما ثنية او جمع (قوله ولذا اعترضوا) اى ولكن روايته بلا بيان وضعه حراما اعترضوا اى العلماء (قوله ذكر هابناء) اى ذكر بعض المفسرين الاحاديث الموضوعة مبنى على انها صحيحة او حسنة الخ (قوله لان اثباتها) اى الصحة وغيرها من الحسن والضعف ظنية الخ قال في شرح النجبة والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك (قوله يعرف الوضع باقرار واضعه) قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى وفهم منه بعضهم لا يعمل بذلك الاقرار اصلا وليس ذلك مراده وانما هو نفي القطع بذلك ولا يلزم من نفي

(انقطع)

القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك والاول ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المترف بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به كذا في شرح النجبة (قوله وحاله حيث قال سمعت الى آخره) بيان معرضة الوضع بحاله ومن القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوى كواقعه لما دون بن اجدانه ذكر بحضرة الخلاف في كون حسن البصري سمع من ابي هريرة رضى الله تعالى عنه او لافساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسن من ابي هريرة كواقعه لغياث بن ابراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لاسبق الا في فضل او خف او حافرا او جناح فزاد في الحديث او جناح فعرف المهدي انه كذب لاجله فامر بذبج الحمام كذا في شرح النجبة (قوله او من حال المروى كركاكة الفاظ الخ) عطف على قوله باقرار واضعه او حاله قال في شرح النجبة ومنها ما يؤخذ من حال المروى كان يكون مناقضا لنص القرآن والسنة المتواترة او الاجماع انقطعى او صريح العقل حيث لا يقبل شئ من ذلك التأويل ثم المروى تارة يخترع الواضع وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح او قدماء الحكماء او الاسرائيليات او يأخذ حديثا ضعيفا اسنادا فيركب له اسنادا صحيحا ليروج (قوله او تضمنه متون فرائخ) عطف على قوله كركاكة الفاظه (قوله والوعد العظيم الخ) كالقول بان قضاء الصلوة الخمس في يوم الجمعة الاخر من رمضان يكون قضا جميع الصلوة التي قاتت في سنة واحدة (قوله من جهابذة) جمع جهبذ بمعنى القاد الخبير فقوله ونقاده عطف تفسير (قوله ولذا تعقبوا) اى ولانه قد يخطئ الحاكم مع ذلك اعترضوا (قوله اقتصرت في كراسة) اى في جزء الاوراق المتعددة (قوله والصواب حذف ان اذ المعنى الخ) اى حذف ان الوصلية في قول المص وان لم يثبت اذ المعنى انما يصحح على حذفه لكونه عديله يعنى ان الاتهام بكذب الراوى في الاقوال عديل كذب الراوى في الحديث النبوى وبقباله اعلم ان الوصلية موجبه اثبات الحكم بالطريق الاولى عند نقض شرطها كقولك زيد نعطي وان كان فقيرا اى لو لم يكن فقيرا بل غنيا فيعطى بالطريق الاولى وان هذا المعنى لا يصح في هذا المقام كالا يخفى (قوله في المقاييد والاحكام) عند الاكثرين فيقبل عندهم في فضائل الاعمال بالشروط السابقة كاسباقي وفيه نظر (قوله

ان الموضوع ما هو الاغم (وهو ما قاله المص من ان حديث الراوى المطعون بالكذب سواء كان كذبه فيه او في حديث اخر يسمى موضوع الخ والمراد من الاخص ما هو المشهور من ان الموضوع هو الحديث الذى كان الكذب والوضع فيه (قوله والانسب تقديمه) لان معنى لاح وان كان بمعنى لمع وظهر كما يقال لاح البرق اذ الملع لكن معنى ظهر اظهر بالنسبة اليه فان اخر يكون كالمفسر له (قوله وفيه استعارة مكنية وتحليلية) الاستعارة المكنية فهمي ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك باضافة شئ من لوازم المشبه به المساوية الى المشبه مثل ان تشبه النية بالسبع ثم تقردها بالذكر مضيفا اليها الانياب والمخالب قائلا انياب النية او مخالب النية قد نشبت بفلان ونحو لسان الحال ناطق بكذا وهى لا تنفك عن التحليلية التى هى عبارة عن اضافة شئ من الوازم (قوله حال المرضية) على تقدير ان يكون اضافة الحال للعهد الخارجى النوعى وقوله او انواع حاله على تقدير ان يكون الاضافة لاستغراق الانواع (قوله واثبت لوازمهم لها) اى للحال وضمير الجمع للرجال اى لوازم الرجال وهى الناصية بمعنى الشعر الحاصل على الجبهة ويقال الناصية قصاص الشعر (قوله وخص فيها فى عرفهم) اى فى العصابة غير الكاذبين فى عرف المحدثين ولكونه خاصا فى عرفهم قال المص والكذب داخل الخ سواء كان هذا الكذب فى الحديث النبوى او فى غيره (قوله موضوعا) اى اذا كان الكذب فى الحديث النبوى او متروكا اى اذا كان فى غير الحديث النبوى (قوله فى الاول) اى فى الحديث النبوى والمراد من الثانى فى غير الحديث النبوى (قوله فانه لا يقبل اصلا) لافى الثانى اى ولو تاب واصلى حاله زجراله وتغليظا عليه بخلاف الكاذب فى غير الحديث النبوى فانه يقبل حديثه اذا روى بعد التوبة وصلاح الحال وظهور آثار صلاحه كما عرفت (قوله بالشروط السابقة) وهى الشروط الثلاثة التى ذكرها العسقلانى ولا يخفى ان من تلك الشروط ان يكون الضعف غير شديد والضعف فى حديث المتهم بالكذب شديد لان المراد بشدة الضعف على ما ذكره على القارى ان لا يخلو طريق من طرقه عن كذاب او متهم بالكذب فلا يقبل حديثه فى الفضائل ايضا فليست امل كذا فى الحاشية (قوله مبينة عرفية) لان الكذب فى الحديث النبوى موجب لعدم القبول مطلقا والكذب فى الاقوال غير موجب لعدم القبول مطلقا لانه اذا لم يثبت لا يقبل والا قبل

(قوله لم يضعوا الحديث الفاسق اسما) وفيه انه يسمى منكرا كما فى النخبة وقد سبق ايضا ان حديث المطعون بالفسق والغفلة وكثرة الغلط داخل فى المنكر فى اصطلاح البعض الا ان يقال مراده انهم لم يضعوا بازا انه بخصوصه اسما وان اطلق عليه المنكر اطلاق العام على الخاص (قوله لكن افردوها لذلك) اى لكون الطعن باعتبار الكذب اشد وحكمه مبينا لحكم الطعن بالبدعة افردوا البدعة ولم يدخلوه فى الفسق (قوله او غيرها) كصفة او حرفة او نسب (قوله لكثرة اسما) قال فى النخبة وشرحها وسببها اى الجهالة امران احدهما ان الراوى قد تكثر نعوته من اسم او كنية او لقب او صفة او حرفة او نسب فيشتهر بشئ منها فيذكر بغير ماشتهربه لغرض من الاغراض فيظن انه اخر فيحصل الجهل بحاله وصنفوا فيه اى فى هذا النوع الموضح لا وهام الجمع والتفريق واجاد فيه الخطيب وسبقه اليه عبد الغنى هو ابن سعيد المصرى وهو الارذى ايضا ثم الصورى ومن امثله محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماء بعضهم جاد بن السائب وكناه بعضهم ابا النصر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هاشم فصار يظن انه جماعة وهو واحد من لا يعرف حقيقة الامر لا يعرف ذلك والامر الثانى ان الراوى قد يكون مقلا من الحديث فلا يكثر الاخذ عنه وقد صنفوا فيه الواحدان وهو من لم يرو عنه الا واحد او سعى فمن جمعه مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما ولا يسمى الراوى اختصارا من الراوى عنه كقوله اخبرنى فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان ويستدل على معرفة اسم المبهمة برورده من طريق آخر مسمى وصنفوا فيه المبهمات (قوله وهلم جرا) هى مركبة من هاء التنبيه ومن لم واستعملت استعمال البسيطة وهى اسم فعل يستوى فيه الواحد والجمع والتذكير والتأنيث عند المجازين وفعل يؤنث ويجمع عند بنى تميم وهلم الشئ اى قربه واحضره وهلم الينا بمعنى انت وتعالى وليس المراد بالاتبان هنا الجمعى الحسى بل الاستمرار على الشئ والمداومة عليه كذا فى الكليات وجرا مفعول مطلق لفعل محذوف اى تعالى تجر جرا بان يقال اللاتفة كاذب فى الحديث او كاذب فيه او فى غيره او كاذب فى غيره (قوله لان التعديل اصل) والجرح خلاف الاصل ولفظ المعدل يجوز فيه كسر الدال وقحها كذا قبل (قوله فلا بدله ان يقيد الخ) اى للمص ان يقيد قوله الا اذا قاله امام حاذق بقوله لكن لا مطلقا بل فى حق

موافقه في المذهب لا غيره (قوله كما في الشهادة) اي كافي الجرح والتعديل في الشهادة كذا قال ابن الصلاح لكن المختار انه يكفي فيهما خبر عدل واحد الا في تزكية العلانية (قوله وان الجرح مقدم) وان كان عدد المعدلين اكثر على التعديل اذا اجتمعا في شخص لان مع الجرح زيادة علم لان الجرح يحصل بعلم الجرح كذب الراوي او اتهامه باو فسقه او بدعته او غيرها (قوله تأكيده) او تأسيس الاول بناء على ان المعرفة والعلم متردافان والثاني بناء على انها متغيران لان المعرفة تستعمل في البسائط والجزئيات والعلم في الكلّيات كما سبق تفصيله (قوله يقال له) صفة نوع والشبهة ما يشبه الدليل وليس بدليل (قوله اهل الباطل) وفي بعض النسخ اهل الباطن وهم الذين يدعون المعاني الباطنة للنصوص ويتكبرون المعاني الظاهرة والشريعة (قوله ومباحة ومستحبة) المباحة منها البسط في الوان الاطعمة وغير ذلك والمستحبة منها كتب العلم وبناء المدارس ونحو ذلك (قوله فهو رد) اي مردود على صاحبه غير مقبول في الدين (قوله والمتبادرة منها) اي من البدعة الشرعية (قوله غير كفر حال من ضمير المتبادرة) قوله ان لم يكن داعيا الى بدعة (لان تزيين بدعة قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه) قوله وقيدته بجاعة (اي القبول على ذلك التقدير بما اي بحديث لم يقو بدعته) قوله يقبل (ان لم يستحل الكذب وحكي هذا القول عن الشافعي رحمه الله تعالى) قوله غير الدعاة (صفة لكثير جمع داع كرامة وقضاة جمع رام وقاض اي غير داعين الى بدعاتهم قوله ان لا يشترط فيها كونه عدلا عند الكل ولا يخفى انه لا ينافي اشتراط عدم كونه مبتدعا عند البعض فالاولى ان المراد بلا يقبل اي اصلا لا فيهما ولا فيها فلا تقابل بين الاقوال (قوله بعدنا ويلهما الصحيحين الخ) قال علي القاري ان احتجاج الشيعين بالمبتدع لاجل التقوية في الشواهد والتوابع فلا حاجة الى ما ارتكبه من التكلف (قوله وان قول المص تحقيق المذاهب الخ) يعني ان قول المص مردود تورعا لتحقيق المذاهب الاربعة التي بينها الشارح بقوله اعلم ان فيه اربعة اقوال لانه يمكن تطبيقها على المذاهب المذكورة كلهم من التقييد بقوله تورعا لان الظاهر منه ان حديث المبتدع مقبول في نفسه الا انه يرد تورعا ولا يقبل لكن في تطبيقه لقول من يقول لا يقبل مطلقا ما فيه ولعل لهذا امر بالتأمل وقال تأمل وفي بعض النسخ

(تأمل)

تأمل تل (قوله كذلك) اي بالاستقراء او الجمل وقد بيناهما تذكر (قال المص فهما متقاربان) وانما قال متقاربان اذ بينهما فرق وهو ان الخطأ في الغلط مقارن لجميع الفكر دون الغفلة اذ هي التساهل في حال التحمل او الاداء مع تشتت الذهن بان يتشاغل بما يخل بالفهم كالكتابة والتكلم مع الغير (قوله وليس هما) اسم معين قال العسقلاني من فحش غلطه او كثرت غفلته فحديثه منكرف قدبر كذا في الحاشية لعل الامر بالتدبر اشارة الى الجواب بان يقال ان مراد العسقلاني اطلق عليه المنار اطلاق العام على الخاص لا بالتسمية فلا منافات بين كلامه وبين كلام الشارح (قوله واما غيرهما كالشذوذ) لكن هذا التمثيل مبني على مذهب جمهور المحدثين واما على مذهب البعض فلا كما قال المص وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ والمنكر قيد المخالفة وقالوا الشاذ ما رواه الثقة وكان مفردا في هذه الرواية (قوله انت الضمير) يعني قال المص هنا وهي على صيغة المؤنث باعتبار لفظة المخالفة وهو فيما سبق على صيغة المذكر باعتبار المعنى ولا يذهب عليك ان التأنيث بناء على ارادة اللفظ دون المعنى لانه غير صحيح فمراده انه لا اعتداد بتأنيث المصدر وتذكيره فارجاع الضمير المذكور باعتبار معناه والضمير المؤنث باعتبار لفظة القرون بناء التأنيث جاز وان ثبت التفصيل فارجع الا ما نقلناه من كليات ابي البقاء (قوله واما عند بعض المحققين فهي ليست بطعن) لانه يحتمل ان يكون هذا الراوي ثقة ايضا فلا يضر بخالفته للنقات (قال المص واما الوهم) في القاموس هو من خطرات القلب او مرجوح طرف في المتردد فيداعلم ان القلب ان كان جازما بحكم الشيء ايجابا او سلبا ولم يطابق كان جهلا وان طابق ولم يكن حكمه بدليل موجب كان تقليدا وان كان بدليل موجب عقلي او حسي او مركب منهما كان علما وان لم يكن القلب جازما بذلك الحكم فان استوى الطرفان كان شكالا كان الراجح ظاهرا والمرجوح وهما وكثيرا ما يستعمل الوهم في الظن الفاسد استعمال العلم في الظن الغالب كذا في الكليات (قوله من المجامع الخ) اي الكتب التي جمع فيها الاحاديث كالكتب الستة ونحوها والمراد من المسانيد الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على حدة (قوله ولذا قال) اي وحصول معرفة ذلك بكثرة التبع لرجال الاسانيد الخ (قوله لم يتكلم فيه الا قليل) اي القليل من اهل هذا الشأن كعلي بن المديني

واحد بن حنبل والبخاري وبعقوب بن شيبة وابي حاتم وابي زرعة والدارقطني كذا في شرح النخبة (قوله وقد يقصر عبارة الناقد الخ) اي قديع الناظر في علة الحديث ان في الحديث قصورا ولا يقدر على بيانه كما يعلم الصير في ان في الدنيا راو الدرهم قصورا ولا يقدر على بيانه (قوله وليس له اسم خاص) قال في الحاشية وفيه انه يسمى بالعلل كما سبق (قوله او متساويين) اي السهو والنسيان والحفظ والاتيان (قوله والفرق بينه وبين الخ) اشارة الى جواب ما يمكن ان يقال ههنا ان فرط الغفلة وكثرة الغلط تستلزمان سوء الحفظ فلا حاجة الى ذكر سوء الحفظ وعده من اسباب الطعن مستقلا قال في الحاشية يعني ان الفرق بين سوء الحفظ وبين فرط الغفلة وكثرت الغلط ان كثرة الخطاء والسهو والنسيان في سوء الحفظ باعتبار الصواب والحفظ والاتيان اي اضافية بالنسبة الى هذه الامور بمعنى ان لا يكون تلك الامور اقل من هذه وكثرة الغفلة والغلط في فرط الغفلة وكثرة الغلط باعتبار نفس الامر اي ذاتية وان كان اقل من مقابلهما هذا ولا يخفى ان هذا الفرق مناف لما نقله عن علي القاري من قوله وانما اشترط كثرتهما اي كونهما اكثر الخ فالصواب ان الفرق بين سوء الحفظ وبين فرط الغفلة وكثرة الغلط ان الاعتبار في الاول كثرة الخطاء والسهو والنسيان في الاخيرين كثرة الغفلة والغلط والفرق بين الخطأ والسهو والنسيان وبين الغفلة والغلط بين انتهى (قوله ويقال له) اي لسوء الحفظ المختلط (قوله اما بحرف) بالخاء المعجمة والراء المهملة المفتوحين فساد العقل من كبر السن يقال له العتة (قوله اي ليس الخلاص عنهما الخ) الصواب ان يقول ليس الخلاص عن سوء الحفظ ايضا الا بعدهما مطلقا كذا في الحاشية (قوله والمشهور) اعم الى آخره يعني ان تقييد الحديث بالصحيح مخالف لما اشتهر والاولى عدم التقييد الا ان يقال ليس المقصود الاحتراز عن الحسن والضعيف بل اجزاء التقسيم في الصحيح وحل الحسن والضعيف على المقايسة وانما خص الصحيح بالذكر ردا لما قيل ان كون الحديث عزيزا شرط للصحة (قوله وقيل غير الصحابي) حال عن واحد ولا يخفى ان ثمرة الخلاف انما تظهر فيما اذا كان الراوي واحدا في بعض المواضع فالاولى تأخير هذا الخلاف عن قوله او في بعض المواضع (قوله او في موضع) اي في بعض المواضع واحدا

كان او اكثر (قوله لقلة وجوده الخ) قال في شرح النخبة وسمى بذلك اما لقلة وجوده واما لكونه عزاي قوي بمجيئه عن طريق آخر وقال في حاشية قوله اما لقلة وجوده لانه يقال عزب عن كسر العين في المضارع عزاو عزازة يفتح العين اذا قل واما لكونه من عز يفتح العين في المضارع عزازة اذا قوي ومنه فعز زنا ثلث انتهى (قوله وزعم بعضهم) كابي على الجبائي من المعتزلة وفي شرح النخبة تفصيل ان شئت فارجع اليه (قال المص بسمى مشهورا ومستفيض) ومنهم من غير بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه وما بينهما سواء والمشهور اعم من ذلك ومنهم من غير على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن (قوله ولو لم يكن له اسناد) ثابت قال الامام احمد بن حنبل رحمه الله تعالى اربعة احاديث تدور في الاسواق وليس لها الاصل في الاعتبار احدها من بشرني بخروج ازرب بشرته بدخول الجنة والثاني من اذى ذميا فاتي خصمه يوم القيمة والثالث يوم تحرك يوم صومكم والرابع وللسائل حق وان جاء على فرس انتهى كذا في حاشية النخبة (قوله جمع احد) بمعنى الواحد (قوله او واحد) هذا انما يكون على غير القياس ووقع في بعض النسخ عقيب اول لا مفرد له وفي بعضها اذ لا جمع له اي لا حدة له لقوله او واحد وقيل هذه النسخة صحيحة (قوله اقل المرتب) وهو الواحد وذلك في الغريب (قوله اشتمال ما في المراتب) اي اشتمال المتعدد الذي في المراتب سواء كان اثنين او اكثر على الواحد اشتمال الكل على الجزء وذلك في العزيز والمشهور في الغريب في بعض المواضع (قوله وفيها مقبول ومردود) قال في النخبة وشرحها وفيها اي في الاحاد المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور وفيها مردود وهو الذي لم ير جمع صدق الخبر به لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال روايتها دون الاول وهو التواتر فكله مقبول لا فادته القطع بصدق خبره بخلاف غيره من اخبار الاحاد لكن انما وجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان يوجد فيها اصل صفة المقبول وهو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر لثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد القسمين التحق والافتوقف فيه واذا توقف عن العمل به

صار كالمردود لا لبوت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب
القبول والله اعلم انتهى (قوله اي عادة لا عقلا) كما ان انقلاب جبل
احد ذهبا يحوز به العقل عقلا لا عادة (قوله وكلاهما صحيح) لان
جزم العقل بواسطة العادة (قوله وهذا يقتضي كونه عقلا) قليل
الاقتضاء بمنوع (قوله وعدم اشتراط العدد الخ) عطف على قوله
قول المص قال في شرح النجاة وتلك الكثرة احد شروط التواتر اذا
وردت بلا حصر عدد معين بل يكون العادة قد احوالت تواطئهم على
الكذب وكذا وقوعه منهم اتفاقا من غير قصد فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح
ومنه من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة
وقيل في الاثنى عشر وقيل في الاربعةين وقيل في السبعين وقيل غير ذلك وتمسك
كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فاذا العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره
لاحتمال الاختصاص (قوله بعد كونها جماعة) اي المخبرين وتأنيت الضمير
باعتبار الجماعة (قوله فبين هذه الاقسام بيان) لان شيئا مما صدق عليه احدها
لا يصدق على شيء مما صدق عليه الآخر كما عرفت ولكن في عبارة شرح
النجاة إشارة الى كون العموم والخصوص بين التواتر والمشهور حيث
قال فاذا جمع هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثيرا حالت العادة تواطئهم
على الكذب روي ذلك عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء وكان مستند
انها هم الحس وانضاف الى ذلك ان يحجب خبرهم افادة العلم السامعة
فهذا هو التواتر وما يختلف افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر
مشهور من غير عكس (قوله لا ما ثبت بالعقل) كحدوث العالم مثلا فانه
اذا اخبر جماعة بحدوث العالم لا يكون خبرهم متواترا لانه ما ثبت بالعقل
لا بالحس (قوله لانها نشأ من قلة الاطلاع) اي الاطلاع على كثرة
الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لا بعد العادة ان يتواطئوا
على كذب او يحصل منهم اتفاقا (قوله من الاحاديث التي وصفت بالتواتر
الخ) ولقائل ان يقول تواتر تلك الاحاديث معنوي لا لفظي كذا في
الحاشية (قوله حديث الشفاعة) وهو قوله عليه السلام يجمع الناس
يوم القيمة فيهمتون لذلك فيقولون لو اشفعنا الى ربنا حتى يريحنا من
مكاننا هذا فياتون آدم عليه السلام فيقولون انت آدم ابوا الخلق خلقت

الله بيده ونفخ فيك من روحه وامر الملائكة فيسجدوا لك اشفع لنا عند
ربك حتى يريحنا من مكاننا هذا فيقول لست هناك فيذكر خطيئته التي
اصاب فيستحي ربه منها ولكن اتوا نوحا اول رسول بعثه الله تعالى
قال فياتون نوحا عليه السلام فيقول لست هناك فيذكر خطيئته التي
اصاب فيستحي ربه منها ولكن اتوا ابراهيم عليه السلام الذي اتخذه
الله خليلا فياتون ابراهيم عليه السلام فيقول لست هناك فيذكر خطيئته
التي اصاب فيستحي ربه منها ولكن اتوا موسى عليه السلام الذي
كلمه الله تعالى واعطاه التوراة فياتون موسى عليه السلام فيقول لست
هناكم فيذكر خطيئته التي اصاب فيستحي ربه منها ولكن اتوا عيسى
روح الله وكلمته فياتون عيسى روح الله وكلمته فيقول لست هناك
ولكن اتوا محمدا صلى الله عليه وسلم عبدا قد غفر له ما تقدم من ذنبه
وما تأخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فياتوني فاستاذن
علي ربّي تعالى فيؤذن لي فاذا انارأيت وقعت ساخدا فيدعني ماشاء
الله تعالى فيقال يا محمد ارفع رأسك قل تسمع سل تعطه اشفع تشفع
فارفع رأسي فاجد ربّي تعالى بتحميد يعلمه ربّي ثم اشفع فيحدي حذافا
خرجهم من النار وادخلهم الجنة ثم اعود فاقع ساخدا فيدعني ماشاء
الله ان يدعني ثم يقال لي ارفع يا محمد رأسك قل تسمع سل تعطه اشفع تشفع
فارفع رأسي فاجد ربّي بتحميد يعلمه ربّي ثم اشفع فيحدي حذافا فخرجهم
من النار وادخلهم الجنة قال فلا ادري في الثالثة او في الرابعة قال فاقول
يارب ما بقى في النار الا من حبسه القرآن اي وجب عليه الخلود كذا
في صحيح مسلم عن انس ابن مالك (قوله والحوض) وهو قوله عليه
السلام حوضي مسيرة شهر وزواياه سواء و ماؤه ابيض من الورق
وريقه اطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء فمن شرب منه لا يظمأ
بعده ابدا كذا في صحيح مسلم عن عبد الله عمر بن العاص (قوله
ورؤية الله) وهو قوله عليه السلام انكم سترون ربكم كما ترون هذا
القمر لاتضاءون في رؤيته فان استطعتم ان لا تغلبوا عن صلاة قبل طلوع
الشمس وقبل غروبها فافعلوا كذا في صحيح البخاري عن جبريل عبد الله
كذا في الحاشية (قوله والائمة من قريش) مراد اللفظ عطف على

الشفاعة (قوله باعتبار الأشخاص) أى باعتبار كثرة اشخاص رواه سواء كانوا ثقة أو لا (قوله وانه يفيد العلم الضروري) قال فى شرح النخبة وهذا هو المعتمد لان الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري وهو الذى يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الانظريا وليس بشئ لان العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعامة اذ النظر ترتيب امور معلومة او مظنونة ليتوصل بها الى علوم او ظنون وليس فى العامة اهلية لذلك فلو كان نظريا لما حصل لهم ولاح بهذا التقرير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظرى اذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال والنظرى يفيد العلم لكن الاستدلال على الافادة وان الضروري يحصل لكل سامع والنظرى لا يحصل الا لمن فيه اهلية النظر (قوله البرهان العقلى) بان يقال هذا خبر جماعة يستحيل تواطئهم على الكذب وكل خبر شانه هذا يفيد العلم بهذا الخبر المتواتر يفيد العلم (قوله ولا يبحث عن رجاله الخ) بل يجب العمل به من غير بحث عن رجالهم أى عن صفاتهم لانه لا اعتبار لصفات الرجال فى باب التواتر بل الاعتماد على مجرد الكثرة لا على صفاتهم من الضبط والعدالت وغيرهما سواء كان التواتر فى الحديث النبوى او فى غيره من الكلام (قوله لكن الاول كثر الخ) ولا فرق فى استعمال الفعل لانه تقول فيهما تفرد به فلان واغرب به (قال المص ان الراوى ان كان واحدا فى جميع المواضع) قال العسقلانى ان روى عن الصحابي تابعى واحد فهو الفرد المطلق سواء استمر التفرد ام لا بان رواه عنه جماعة وان رواه عن الصحابي اكثر من واحد ثم تفرد عن احدهم واحد فهو الفرد النسبى (قوله لا اقل) أى من واحد كلمة لانه فى الجنس وليست بعاطفة (قوله لكون التفرد بالنسبة الخ) قال فى شرح النخبة سمي نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث فى نفسه مشهورا انتهى وقال فى حاشيتها بان كان من طرق اخر ثم تفرد فيها راوا والمراد كونه مشهورا فى السنة الناس انتهى (قال المص او ضمنا) بشرط ان يكون فى بعض المواضع اثنين صريحا والا يكون غريبا او مشهورا او متواترا لما عرفت من كفاية كون الراوى واحدا فى موضع واحد فى كون

الحديث غريبا وانه ان كان الراوى اكثر من اثنين فى جمع المواضع يكون الحديث مشهورا او متواترا (قوله كما بينهما) قال عقيب قول المص وان كان اثنين فى كل موضع او فى موضع مع كون سائر المواضع اكثر من اثنين لا اقل حتى لا يكون غريبا انتهى (قوله لا اقل حكم الكل) مثلا ان كان الرواة فى بعض المواضع واحدا كان الحديث غريبا فيكون ذلك البعض غالبيا على اكثر المواضع ويحكم بالغرابية كما اذا كانت واحدا فى كل المواضع (قوله يفهم) مضارع معلوم من الافهام على ان يكون صفة تحقيق او مجهول من الفهم على ان يكون من جملة التفسير متعلقا لمن فى من قولنا كذا فى الحاشية (قوله خلافا لمن زعم الخ) أى زعم ان الغرابية تنافى الصحة لان العزة شرط فيها كما عرفت مذهبهم (قوله فتأمل وتذكر ما سبق) قال المص فيما سبق وبعضهم لم يعتبروا فى الشاذ والمنكر قيد المخالفة وقالوا الشاذ مارواه الثقة وكان منفردا فى هذه الرواية وبعضهم لم يعتبروا فى الشاذ كون الراوى ثقة ايضا الى آخر ما قال لعل مراد الشارح ما نقلناه لك ولعل للاشارة الى ان هذا المذهب غير مذهب الجمهور من الحديثين امر بالتأمل قال فى شرح النخبة ولا يتأتى ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون فى الصحيح ان لا يكون شاذا ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه الى آخر ما قال (قوله أى العدالت والضبط والاتصال) قال فى النخبة وشرحها ويتفاوت رتبته أى الصحيح بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقتضية للصحة فى القوة فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذى عليه مدار الصحة اقتضت ان يكون له درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك فما يكون رواه فى الدرجة العليا من العدالت والضبط وسائر الصفات التى توجب الترجيح كان اصح مما دونه فن المرتبة العليا فى ذلك ما اطلق بعض الاثمة انه اصح الاسانيد كالزهرى عن سالم بن عبدالله بن عمر عن ابيه وكحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر وعن علي وكابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودونها فى الرتبة كرواية بريدة بن عبدالله بن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي موسى وكحمد بن سلمة عن ثابت عن انس ودونها فى الرتبة كسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكالعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة فان الجميع يشملهم اسم العدالت والضبط الا ان فى الرتبة الاولى من الصفات المرجحة ما يقتضى تقديم روايتهم على التى تليها وفى التى تليها من قوة الضبط ما يقتضى تقديمها على الثالثة وهى مقدمة على رواية من يقدمها تفرد به حسنا

كمحمد بن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده
وقس على هذه المراتب ما يشبهها وفي المرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض
الائمة انها اصح الاسانيد والمعتمد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها نعم يستفاد من
مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك ان جميعه على ما لم يطقوه ويلحق بهذا التفاضل
ما اتفق الشيوخ على تحريمه بالنسبة الى ما انفرد به احدهما وما انفرد البخاري
بالنسبة الى ما انفرد به مسلم لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابهما بالقبول
واختلاف بعضهم في ايمار جمع الاتفاق عليه ارجح من هذه الحجة تالم يتفقا عليه
وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن احد التصريح
بقضه الى آخر ما قال الشارح رحمه الله تعالى (قوله لانهم يشتغلون بالمواد
غالبا) اي لان اهل بلادنا يشتغلون بالعلوم الآلية كذا فسر في بعض الحاشية
ثم لا بأس علينا ان نذكر لك بعض المسائل المهمة عند المحدثين نقلا عن النجدة
وشرحها قال في النجدة خاتمة ومن المهم معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم
وبلدانهم واولادهم واحوالهم تعديل وتجريحا وجهالة قال شارحها لان
الراوي امان تعرف عدالته ويعرف فسقه او ان لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن
اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يجرحون الشخص
بما لا يستلزم رده حديثه كله وقد بيننا اسباب ذلك فيما مضى وحصرناه في عشرة
وتقدم شرحها مفصلا والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على
تلك المراتب وللجرح مراتب اسوؤها الوصف بما دل على المبالغة فيه واصرح
ذلك التعبير بفعل كاذب الناس وكذا قولهم اليه المنتهى في الوضع او هو ركن
ونحو ذلك اي ومنع الكذب ومعدنه ثم دجال او وضاع او كذاب لانها وان كان
فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها واسهلها اي الالفاظ الدالة على الجرح
قولهم فلان لين او سي الحفظ او فيه ادنى مقال وبين اسوء الجرح واسهله مراتب
لاتخفى فقولهم متروك او ساقط او فاحش الغلط او منكر الحديث اشد من قولهم
ضعيف او ليس بالقوي او فيه مقال ومن المهم ايضا معرفة مراتب التعديل
وارفعها الوصف ايضا بما دل على المبالغة فيه واصرح ذلك التعبير بفعل كا وثق
الناس او اثبت الناس او اليه المنتهى في الثبوت ثم ما تاء كد بصفة من الصفات
الدالة على التعديل او صفتين كثقة ثقة او ثبت او ثقة حافظ او عدل ضابط او
نحو ذلك وادناهم لما شعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخ يروي حديثه ويعتبر به
ونحو ذلك وبين ذلك مراتب لاتخفى وهذه احكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا

(شكلمة)

لشكلمة الفائدة فاقول تفصيل التزكية من عارف باسبابها لا من غير عارف للتلازم
بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار ولو كانت التزكية صادرة
من منك واحد على الاصح خلافا لمن شرطها لا تقبل الا من اثنين الخاقالها
بالشهادة في الاصح ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط
فيها العدد والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم فافترا ولو قيل يفصل بين ما
اذا كانت التزكية في الراوي مستندة من المزي الى اجتهاده او الى القل عن غيره
لكان متجها لانه ان كان الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه يكون بمنزلة الحاكم
وان كان الثاني فيجري فيه الخلاف ويتبين انه ايضا لا يشترط العدد لان اصل
النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما تفرع عنه والله اعلم وينبغي ان لا يقبل الجرح
والتعديل الا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من افراط فيه بجرح بما لا يقتضي
رده حديث المحدث كما لا يقبل تزكية من اخذ بمجرد الظاهر فاطلق التزكية
ومن المهم ايضا معرفة ادب الشيخ والطالب ويشتركان في تصحيح النيت والتطهير
عن اغراض الدنيا وتحسين الخلق هذا ما يشر لنا من تحقيق الكلام وتحرير
المرام قد نقلنا اكثره من الكتب المعتمدة بين اولي الافهام بعون الله الملك العزيز
العلام * فالحمد لله على الختام * والصلوة والسلام على رسولنا محمد
عليه الصلوة والسلام وعلى آله العظام واصحابه الكرام
قد وقع الفراغ من تسويده سنة تسع وثلثمائة والى
في اوائل شهر الله المحرم الحرام اللهم اختمها
بالايمن والاسلام بحرمة

سيد الانام امين

٢٢

٢



